



منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المرحلة الانتقالية
إلى التحوُّل



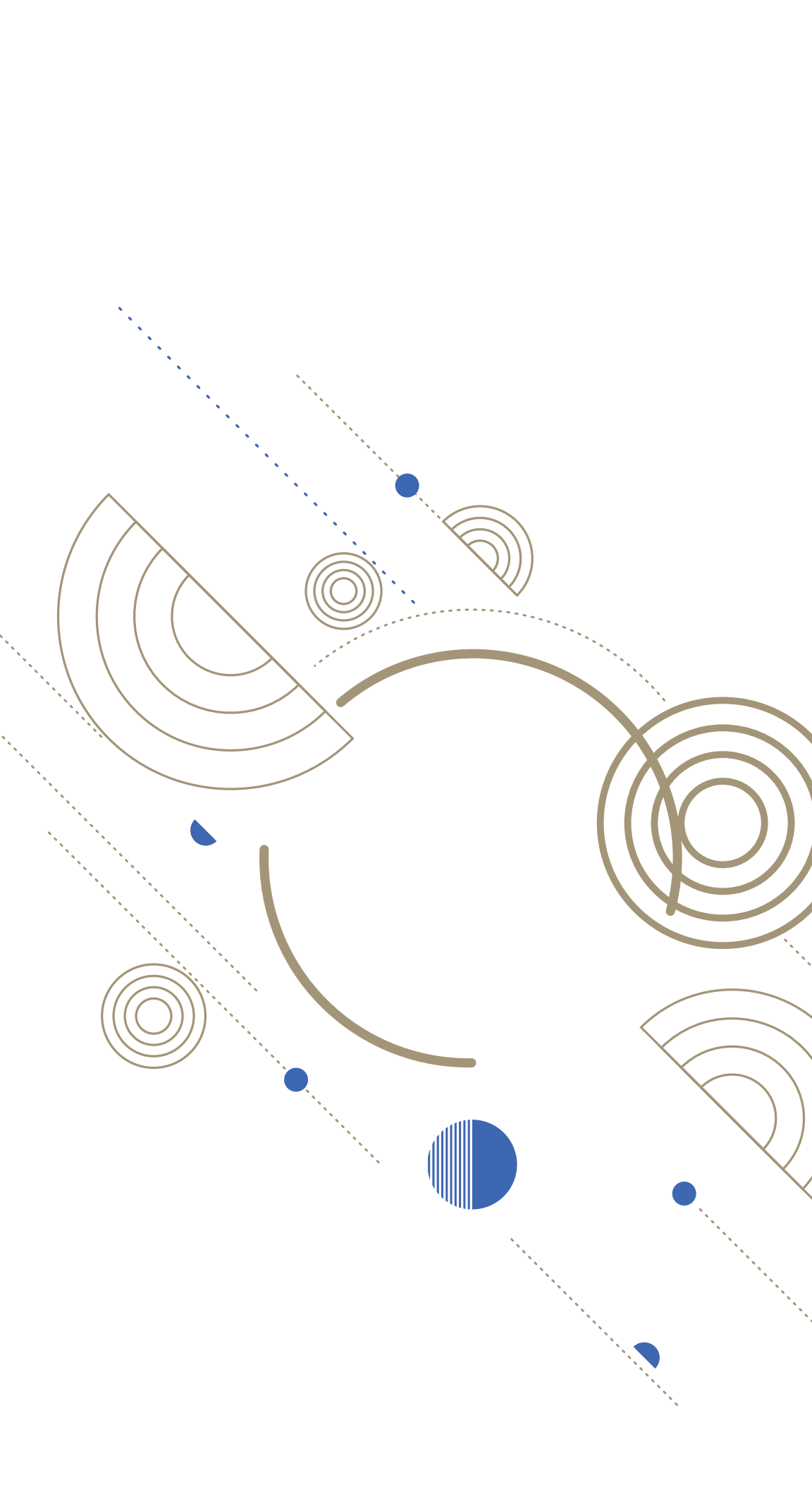
البنك الدولي 





منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المرحلة الانتقالية
إلى التحوُّل



المحتويات

شكر وتقدير	3
توطئة	5
مقدمة	9
الجزء الأول . الاستثمار في البشر	15
الجزء الثاني . اقتصاد جديد: التكنولوجيا الرقمية محرك للنمو	23
الجزء الثالث . تعظيم تمويل التنمية: منطقة منفتحة لأنشطة الأعمال	31
الجزء الرابع . مساندة إحلال السلام والاستقرار: قصص مستقاة من الركائز الأربع	39
الركيزة الأولى . تجديد العقد الاجتماعي	39
الركيزة الثانية . بناء المرونة والقدرة على الصمود	44
الركيزة الثالثة . التعاون الإقليمي	50
الركيزة الرابعة . التعافي وإعادة الإعمار	53
الخلاصة	59
الحقوق الفنية (أسماء المصورين)	60

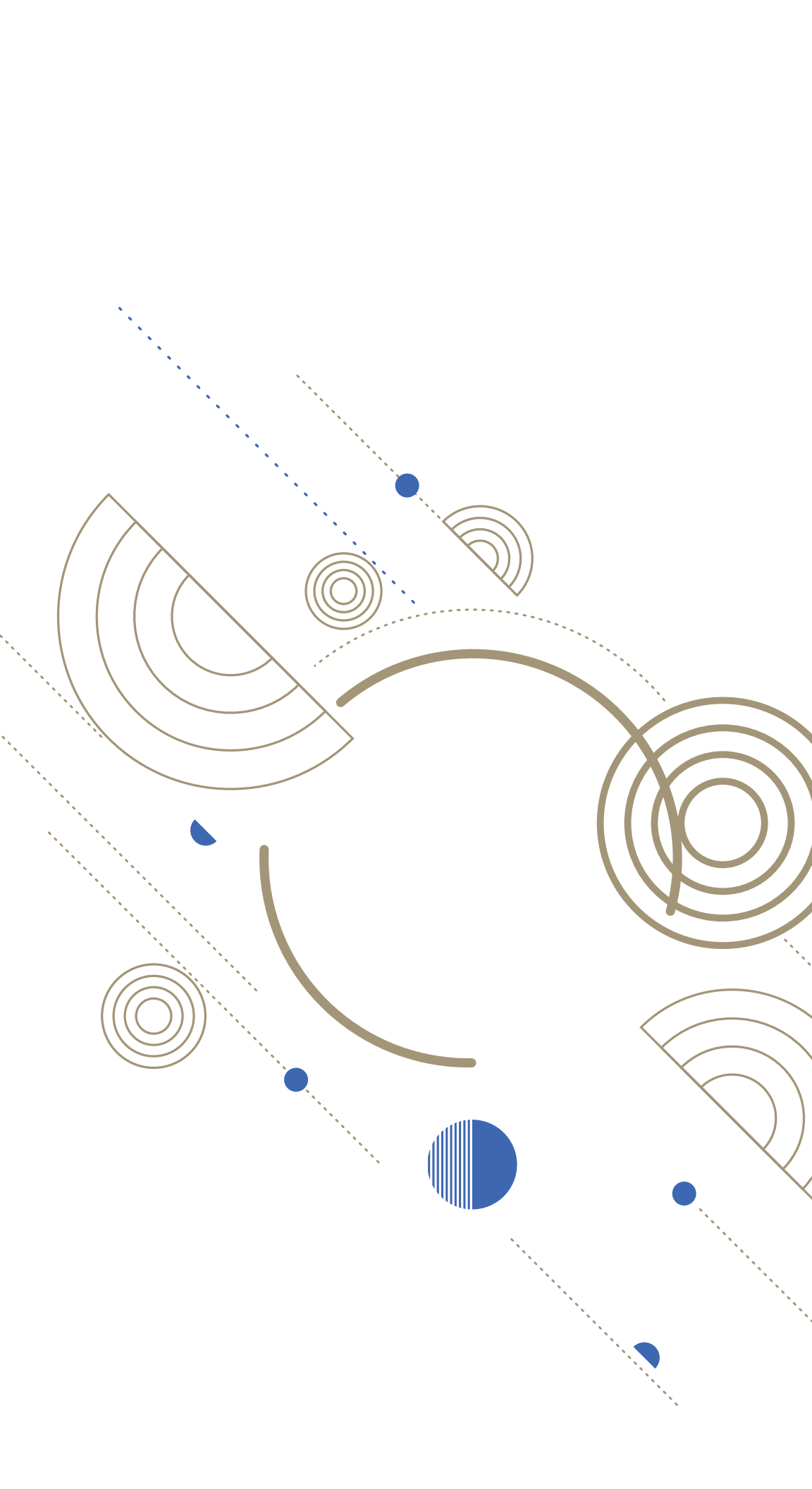
شكر وتقدير

هذه المطبوعة هي نتاج جهد جماعي بذله كل من وحدة مكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقطاعات الممارسات العالمية. وإننا نتوجّه بشكر خاص إلى وليام ستيينز المحرر ورئيس المشروع، وكاثرين بوند المحررة والمنسّقة، ومانويلا ليا بالمبولي القائمة بالتصميم.

ونقدّم أيضاً بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أسهموا بوقتهم وجهدهم من أجل إعداد هذه المطبوعة، ومن بينهم: حنين إسماعيل سيد، وبيتر موسلي، وأشيش كانا، وجيه إس فريا، وبيورن فيليب، وألكسندرا بوغاتشيفسكي، وباتريشيا هيداموس. والشكر موصول كذلك إلى أنا بيردي، ومليون فكري، وعمر كراسابان، وريتشارد عبد النور، وأندرو كيرشر، ومايو ساكوتا، وبيرس ميريك، ومحمد عبد الجليل، وهبة حامد الرفاعي، وأسامة محمد عبد الحميد علي، وذلك لما قدّموه من توجيّه وما بذلوه من جهود دؤوبة في الإعداد والصيغة.

وما كان لهذه المطبوعة أن ترى النور لولا مساندة ودعم موظفي المقر الرئيسي والمكاتب القطرية وتحديداً إبراهيم محمد الحرازي، وإيزابيل بوبيرت، وغنيمّة العتيبي، ومها عبد الإله محمود السويس، وماري كوسا، وزينة الخليل، ولينا عبد الغفار، وصادق العياري.

تمت ترجمة هذا الكتيب بواسطة خدمات الترجمة التحريرية والفورية التابعة لمجموعة البنك الدولي.



توطئة

توسيع نطاق الإستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أن تعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هيكله نموذجها الاقتصادي حتى يتسنى لها تلبية تطلعات شعوبها. وفي حين تدرك المنطقة التحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً، فإنها بحاجة إلى رؤية إيجابية جديدة مبنية على التحوّل نحو خلق مستقبل واعد.

يجب

نعم، لقد مرّت المنطقة - ولا تزال تمرّ - بصدمات. وأحدثت التحوّلات الهيكلية للربيع العربي تأثيراً عميقاً على شعوب وبلدان المنطقة. لكن طوال هذه الاضطرابات والنزاعات، ظلت مجموعة البنك الدولي شريكاً للمنطقة ثابتاً وجديراً بالثقة. وقد وضعنا نهجاً إستراتيجياً يقوم على تجديد العقد الاجتماعي المعيب والإقصائي الذي خذل شعوب المنطقة. واستهدف نهجنا أيضاً تدعيم المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات - من حيث الصراعات والنزوح القسري وشحة المياه وتغيّر المناخ، والمشاركة في إعادة الإعمار وتحقيق التعافي، وتعزيز التعاون الإقليمي نظراً لأن المنطقة تُعد أقل مناطق العالم تكاملاً.

وفي إطار المضي في مسارات جديدة وتغيير طرق المشاركة القديمة، تحوّلت المنطقة إلى مصدر للابتكار وذلك من خلال: المبادرة إلى تطبيق النهج التعاقبي لمجموعة البنك الدولي للانفتاح على القطاع الخاص وتعظيم تمويل التنمية؛ ومساندة اللاجئين والبلدان المضيفة لهم من خلال أدوات التمويل الميسر؛ والتصدي، بشكل سريع ومباشر ومن خلال الشراكات، للمخاطر مثل المجاعة في اليمن؛ وإلغاء الدعم باهظ التكلفة وإعادة توجيهه لصالح البرامج الاجتماعية. ولم تلجأ إلينا الحكومات فقط طلباً للمشورة والمساندة، بل اتجه إلينا المجتمع الدولي وشركاؤنا لمساعدة المنطقة على استعادة الاستقرار.

سنواصل البناء على هذه الأسس التي يركز عليها التزامنا تجاه المنطقة، وسنسعى إلى توسيع نطاق عملنا والاستفادة من كامل طاقات المنطقة وقوتها: قوة شعوبها وقوة شبابها.

إنني أعتقد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست فقط كما توصف بأنها مجرد منطقة هشة، وإنني متفائل بإمكاناتها شريطة بذل الجهود لإزالة العقبات التي تحول دون إحرار تقدم ملموس. حيث تقع المنطقة في جانب محوري من العالم ذو أهمية جغرافية وإستراتيجية. وهي أيضا مهمة من الناحية الاقتصادية، وتضم طاقات هائلة جاهزة للاستفادة منها، كما أنها منفتحة على الإصلاحات الهيكلية وعلى اتباع طريقة جديدة للمشاركة في الاقتصاد العالمي. وتضم المنطقة أيضا عدداً كبيراً من الشباب المتعلم والمولع بالتكنولوجيا، وكثير منهم من النساء اللاتي يتمتعن بمواهب غير مستغلة.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فبحلول عام 2050 سيجد العالم أمامه 300 مليون شاب وشابة يلتحقون بسوق العمل في المنطقة. ويعادل ذلك تقريباً إجمالي عدد سكان المنطقة في الوقت الحالي. ومن الآن وحتى ذلك الوقت، سيتعين على المنطقة توفير 10 ملايين وظيفة سنوياً من أجل تلبية الطلب. وهذه الوظائف لن تأتي من القطاع العام. فسياسات التصنيع القديمة والسقيمة لا يمكن أن تولد كل تلك الوظائف. وبالتالي، يجب علينا مساعدة بلدان المنطقة على تغيير أساليبها القديمة.

لهذا، نقوم حالياً بتوسيع نطاق إستراتيجيتنا لمساعدة البلدان على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي الجديد. وسيتعين أن يأتي عدد كبير من الوظائف المطلوبة من قطاع خاص نشط وغير مُقيّد وتنافسي، وهو ما يجب أن تتكيف معه الأنظمة التعليمية في بلدان المنطقة من حيث نظام الإدارة والمناهج وطرق التدريس. وسيلزم أيضا دعم هذه الوظائف بتبني التكنولوجيات الجديدة والتحويلية بشكل منفتح، كوسيلة لربط المنطقة ببقية العالم وتقديم طرق جديدة لشبابها المولع بالتكنولوجيا والمتصل أصلاً بالعالم لدفع النمو الاقتصادي والتوظيف.

لذلك، سنستثمر بكثافة في رأس المال البشري لضمان أن يكون كل جيل من الأجيال الجديدة مسلحاً بما يمكّنه من اغتنام الفرص التي يخلقها الاقتصاد الرقمي. وسنعتزم دور القطاع الخاص الذي يتسم بالشفافية والتنافسية والكفاءة في قيادة نموذج الاستثمار في المنطقة. كما سنطلق العنان للتكنولوجيات الجديدة من أجل تلبية تطلعات شباب المنطقة ودفعها نحو تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً. إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستعدة للتحوّل ومنفتحة لأنشطة الأعمال.

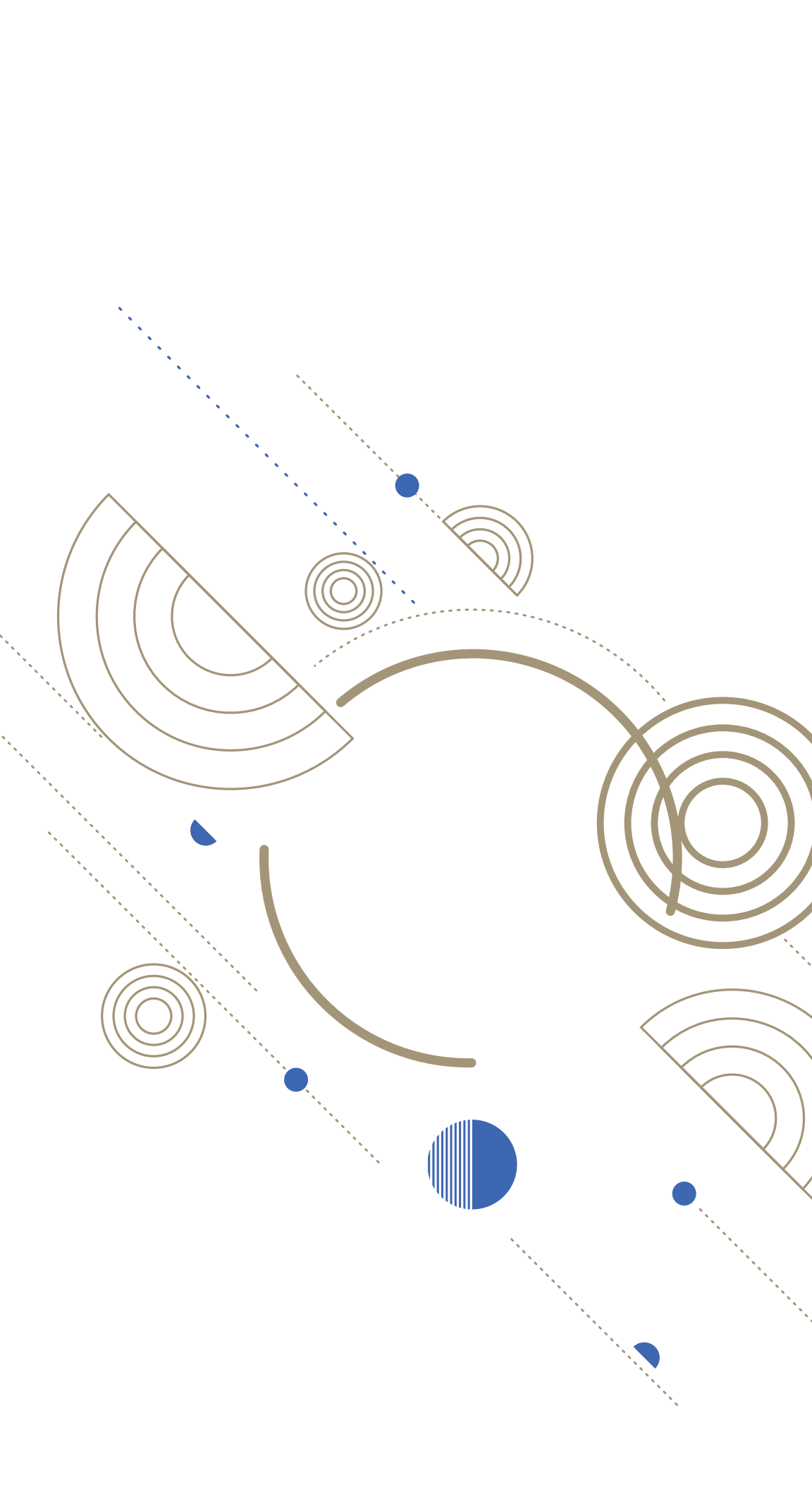


فريد بلحاج

نائب الرئيس

لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





مقدّمة

تلبية التطلعات

في

عام 2015، أطلقت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهدف إلى معالجة أسباب الصراع بشكل مباشر. وجاء ذلك بعد الإقرار بأن استخدام الأدوات التقليدية لتعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي والعمل في ظل تفاقم حالة عدم الاستقرار لن يحقق نتائج دائمة لصالح شعوب المنطقة. فغياب الاستقرار لا يعوق التنمية فحسب، بل يشكّل كذلك عقبة أمام تحقيق المزيد من المكاسب. وقد صُممت الإستراتيجية الجديدة للحفاظ على ما حقته المنطقة من إنجازات إلى جانب تعزيز الاستقرار الذي يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية. وتم تنظيم الإجراءات بموجب الإستراتيجية الجديدة لتقوم على أربع ركائز تهدف إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي الذي جرى تقويضه بسبب سوء الخدمات ونقص الفرص، ومساندة بناء مرونة الأفراد والمجتمعات المحلية وقدرتهم على مواجهة الآثار العديدة للصراعات، وتعزيز التعاون الإقليمي بوصفه مُحفزاً للنمو ومصداً للاستقرار، والتحرّك بسرعة نحو تحقيق التعافي وإعادة الإعمار أينما ومتى كان ذلك ممكناً.

وتمر المنطقة الآن بمرحلة تحوّل أخرى تتطلب إعادة معايرة مشاركة مجموعة البنك الدولي. وإذا استمرت الاتجاهات السكانية الحالية، سيتعين على المنطقة أن توفر ما يزيد على 300 مليون فرصة عمل بحلول عام 2050. والسؤال المحوري بالنسبة لمستقبل المنطقة هو من أين ستأتي كل هذه الوظائف وما هي طبيعتها. لكن القدرة على توفير هذا العدد المطلوب من الوظائف غير موجودة بعد، والإمكانات البشرية القيّمة مهددة بالضياع.

تبلغ نسبة البطالة بين الشباب في المنطقة 25%، بل ترتفع هذه النسبة بين الشباب لتصل إلى 39%. ورغم أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى المزيد من الفرص في معظم أنحاء العالم، فإن الأمر ليس كذلك في بلدان المنطقة. إذ يشكّل خريجو الجامعات 30% من العاطلين عن العمل في المنطقة. ويبلغ معدل البطالة بين النساء، اللاتي يُفقن الرجال عدداً في الجامعات، ضعف معدله بين نظرائهن من

الذكور. وثمة حاجة ملحة للإجابة على سؤال كيف ستوفر المنطقة وظائف كافية لتلبية تطلعات الشباب نظراً لأن شعورهم بالإحباط جراء تهميشهم اقتصادياً سيظل مصدراً للتوترات الاجتماعية.

إن المسار التقليدي للتصنيع في البلدان النامية ربما لم يُعد متاحاً للمنطقة. فالوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي، الذي يُسمى "بالثورة الصناعية الرابعة"، تُحدث تحوُّلاً في الاقتصاد العالمي. وسيتزايد إحلال الآلات محل البشر في أداء الوظائف التي كانت توفرها أنشطة التصنيع من قبل، لاسيما أنماط العمل المتكرر لخطوط التجميع. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تركز المنطقة على الاستفادة من إمكانات الأعداد الكبيرة من الشباب ذوي التعليم الجيد والذين تصل تطلعاتهم إلى ما هو أبعد من خطوط التجميع بتجاوز أنشطة التصنيع التي تعود إلى الماضي والقفز نحو المستقبل الرقمي.

ومجموعة البنك الدولي مستعدة لتقديم المساندة لتحقيق هذه القفزة ومساعدة البلدان على التكيف مع الاقتصاد الرقمي الجديد، وتسخير طاقاته وإمكاناته، وضمان تزويد كل جيل جديد، من الآن فصاعداً، بالقدرة التي تُمكنه من اغتنام الفرص التي يخلقها الاقتصاد الرقمي. وسيطلب ذلك توسيع نطاق الإستراتيجية الخاصة بالمنطقة وليس إعادة توجيهها. ولا يزال تعزيز الاستقرار أمراً بالغ الأهمية، وستستمر مجموعة البنك الدولي في تصميم إجراءات تدخلية تقوم على الركائز الأربع. وسيعني إنشاء اقتصاد رقمي جديد إحداث تحوُّل في الاقتصاد القديم، وستتم إضافة الأولويات الجديدة الثلاث إلى الركائز الأربع لمساندة هذه العملية الحيوية. وسيسمح هذا النهج المزدوج للمنطقة بمواصلة التركيز على الأساسيات وسيستمر في مساعدتها على التصدي لما تواجه من تحديات، فضلاً عن تقديم المساندة اللازمة للوصول إلى الفرص الجديدة. ويقدم إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد مع المغرب، الذي يغطي السنوات 2019 إلى 2024، مثالاً للشكل الذي ستبدو عليه الإستراتيجية الموسَّعة عملياً. وستركز إجراءات مجموعة البنك الدولي بموجب إطار الشراكة على تعزيز الشمول الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الأقل تنمياً بالمغرب، إلى جانب دعم إطلاق العنان لإمكانات التكنولوجيات الجديدة من أجل النهوض بريادة الأعمال والإنتاجية ومنصات الحكومة الإلكترونية حتى يتسنى تعزيز النمو والابتكار.

يركز الفصل الأول من الكتاب على الأولوية الجديدة المتمثلة في الاستثمار في البشر لبناء رأس المال البشري وتنمية المهارات الضرورية لتحقيق النمو طويل الأمد. ويركز الفصل الثاني على أولوية تبني التحوُّل الرقمي لإنشاء اقتصاد جديد للمنطقة. فيما يركز الفصل الثالث على الأولوية الجديدة لتعبئة التمويل من القطاع الخاص لأغراض التنمية باعتباره نموذجاً استثمارياً جديداً لدفع المنطقة قدماً نحو المستقبل. وأما الفصل الرابع والأخير، فهو عبارة عن ملخص للركائز الأربع المحددة مع التركيز على النهج المبتكرة التي ستظل توجّه الإجراءات التدخلية المستقبلية لمجموعة البنك الدولي.

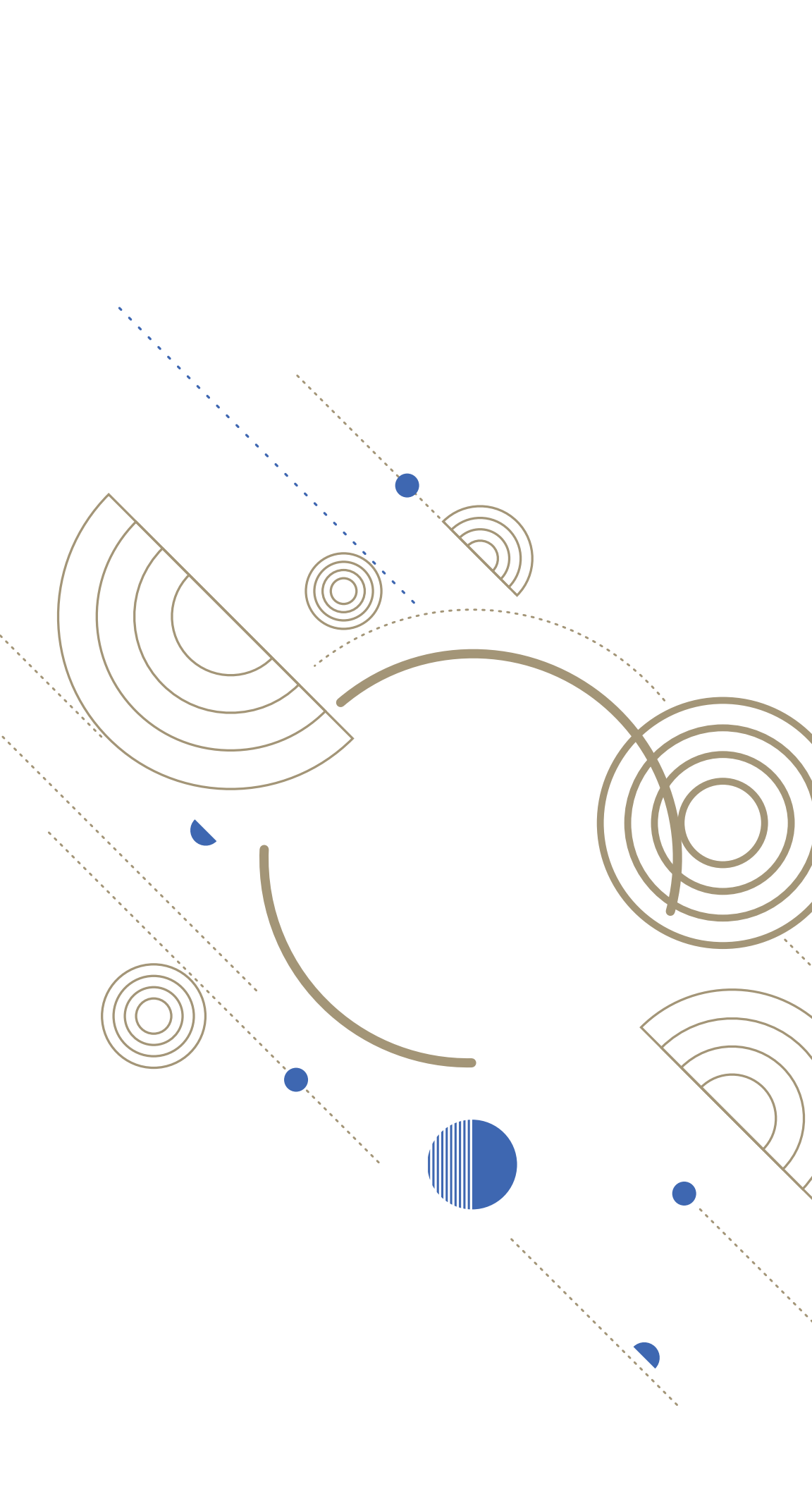




الجزء الأول

الاستثمار
في البشر





الجزء الأول | الاستثمار في البشر

اختار

عدد من بلدان من المنطقة أن يكونوا من أوائل المنضمين إلى مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي والذي يهدف إلى تشجيع الحكومات على الاستثمار في مواطنيها بوصفهم أعلى ما يمتلكه أي بلد. ويُقصد برأس المال البشري محصلة ما يتمتع به السكان من صحة ومعارف ومهارات وخبرات. وهو يشكّل في الغالب الجزء الأكبر من ثروة البلد وأعظم مورّد وطني له. لكن رغم الاستثمارات العامة الكبيرة في قطاعات من شأنها تنمية رأس المال البشري مثل التعليم، فإن بلدان المنطقة لا تُعدّ قوتها العاملة المستقبلية بشكل جيد.

وتترتب على ذلك عواقب بعيدة المدى: يُعتبر رأس المال البشري أحد المحركات الرئيسية لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر. فمن خلال تحسين رأس المال البشري، يمكن أن يصبح الناس أكثر قدرة على الإنتاج في عملهم وأكثر مرونة وابتكاراً. وقد أصبحت الاستثمارات العامة والخاصة في بناء رأس المال البشري أكثر أهمية مع تطوّر طبيعة العمل عالمياً استجابةً للتغيّرات التكنولوجية السريعة. كما يتزايد طلب الأسواق على العاملين الذين يتمتعون بمستويات أعلى من رأس المال البشري، ويشمل ذلك التمتع بمهارات معرفية واجتماعية وسلوكية أفضل.

يوفر مؤشر رأس المال البشري مقياساً لإنتاجية الجيل القادم من العمال بالبلد المعني من خلال قياس مقدار -ونوعية- الصحة العامة والتعليم اللذين يُتوقّع أن يتراكما لدى الأطفال المولودين اليوم حتى دخولهم سوق العمل.

ولهذا المؤشر ثلاثة مكوّنات: **البقاء على قيد الحياة**: هل سيبقى الأطفال الذين يُولدون اليوم على قيد الحياة حتى سن الالتحاق بالمدسة؟ و**التعليم**: كم سيكمل الأطفال من مراحل التعليم وما مقدار ما سيتعلّمونه؟ و**الصحة**: هل سينهون دراستهم وهم بصحة جيدة ومستعدون لمواصلة التعلّم و/أو العمل؟

يقل مؤشر رأس المال البشري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تبلغ قيمته 0.49، كثيراً عن المتوسط العالمي وهو 0.57، مما يشير إلى أن إنتاجية الطفل الذي يولد ويتعرّع اليوم في المنطقة لن تتجاوز 49% مما يُتوقع أن يحققه لو توفرت الاستثمارات الصحيحة حتى بلوغه سن الثامنة عشرة (الجدول).

الجدول: ترتيب منطقة الشرق الأوسط

أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	المؤشر
المؤن الأول لمؤشر رأس المال البشري: البقاء على قيد الحياة		
0.987	0.971	احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة
المؤن الثاني لمؤشر رأس المال البشري: التعليم		
12.4	11.2	سنوات الدراسة المتوقعة
464	410	درجات الاختبار الموحدة
9.3	7.4	سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم
المؤن الثالث لمؤشر رأس المال البشري: الصحة		
0.865	0.835	معدل البقاء على قيد الحياة للفئة العمرية 15-60 عاماً
0.881	0.762	نسبة الأطفال دون الخامسة غير المصابين بالتقرم
0.63	0.53	مؤشر رأس المال البشري

ملاحظة: يتم حساب متوسطات المناطق بناءً على "البلدان المتعاملة مع البنك الدولي" فقط، حيث تُعرّف هذه البلدان بأنها "جميع تصنيف السنة المالية 2019".

في قطاع الصحة، يُعد أداء بلدان المنطقة جيداً نسبياً فيما يتعلق بمؤشرات مؤشر رأس المال البشري- بقاء الأطفال على قيد الحياة، وإصابة الأطفال بالتقرم بسبب سوء التغذية، وبقاء البالغين على قيد الحياة. وقد تم إحراز تقدّم كبير على صعيد خفض معدل الوفيات وإطالة الأعمار على مدى العقود الأربعة الماضية. كما حدث انخفاض كبير في معدل الوفيات المبكرة وفي الإعاقة الناجمة عن الإصابة بالأمراض السارية.

لكن هناك تحديات صحية كبيرة لا يعكسها مؤشر رأس المال البشري. وتشهد المنطقة زيادة في معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والسكري والاضطرابات العقلية. وتمثل الإصابات الناجمة عن حوادث السير السبب الرئيسي للوفاة. وهناك عوامل خطر أخرى تؤدي إلى الوفاة المبكرة والإعاقة يمكن تجنبها -مخاطر التغذية وارتفاع ضغط الدم والسمنة والتدخين. وتواجه جميع بلدان المنطقة تحديات في توفير التغطية الصحية الشاملة. وفي ظل الانخفاض النسبي لمستوى إجمالي الإنفاق الصحي كنسبة من الموازنات الحكومية، يجب أن توفر بلدان المنطقة مجالاً لزيادة هذا الإنفاق رغم أنها تواجه قيوداً مالية صعبة. وسيتعين الارتقاء بمستوى الكفاءة داخل نظام الرعاية الصحية والتمويل العام.

وبإمعان النظر في هذا المؤشر، يتبين بالنسبة للتعليم أن العدد المتوقع لسنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم منخفض خاصةً في المنطقة. ويمكن توقُّع أن يحصل الأطفال في المنطقة على

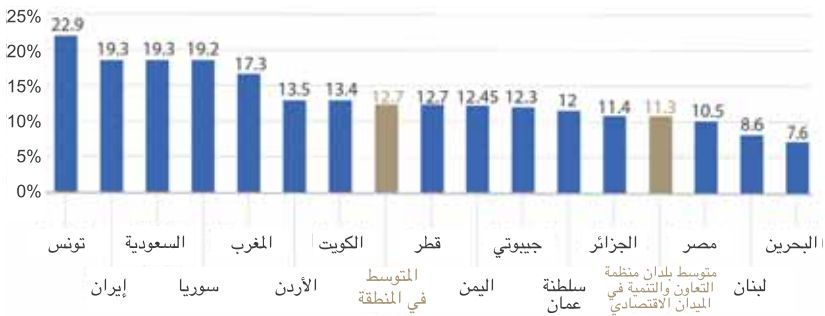
وشمال أفريقيا على مؤشر رأس المال البشري

أفريقيا جنوب الصحراء	جنوب آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
0.933	0.963	0.975	0.980
8.1	10.4	9.5	11.9
374	364	382	405
4.9	6.2	6.0	7.7
0.733	0.847	0.869	0.857
0.685	0.684	0.800	0.865
0.40	0.46	0.49	0.55

البلدان المؤهلة للاقتراض إما من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو الاقتراض المخطط من البنك والمؤسسة الدولية للتنمية حسب

متوسط لا يتجاوز 6 سنوات من الدراسة المعدلة بحسب الجودة، وهو ثاني أدنى متوسط إقليمي. ومع ذلك، يكون الإنفاق الحكومي على التعليم أعلى عادةً في بلدان المنطقة منه في البلدان الأربعة والثلاثين الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل 1).

الشكل 1: النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم



ملاحظة: تتعلق البيانات بأحدث سنة متاحة بين عامي 2006 و2016. وتم تحديد المتوسطات في بلدان المنطقة بحسب متوسط أرقام أحدث سنة متاحة لكل بلد. ومتوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو كما ورد في تقارير المنظمة (الجدولان ب2-3 وب4-1).

المصادر: قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بإحصاءات التعليم ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017).

لم تُترجم عشرات السنين من الاستثمار في قطاع التعليم، والنمو المثير للإعجاب في معدلات الالتحاق بالمدارس، والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم تقريباً إلى زيادة في رأس المال البشري. وحتى مع إجراء إصلاحات، لا تزال المنطقة تعاني من تدني مستوى تعلم ومهارات القوى العاملة بها. ولم تستثمر بلدان المنطقة بشكل كافٍ في السنوات الأولى بالغة الأهمية حيث يشهد المخ أغلب نموه وتطوره. ولذلك، يلتحق معظم الأطفال بالمدارس وهم غير مستعدين بشكل جيد للتعلم. ولا تتخطى معدلات الالتحاق الإجمالية في مرحلة رياض الأطفال 31% مع وجود فروق واسعة داخل البلدان وفيما بينها. وفي العراق وليبيا وتونس، يزيد احتمال التحاق الأطفال المنتميين لأغنى شريحة خميسية في المجتمع بأحد أشكال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بواقع 17 ضعفاً مقارنةً بالأطفال المنتميين للشريحة الأشد فقراً. وحتى من يتمون تعليمهم الأساسي، فإنهم يفتقرون إلى التأهيل الجيد والمهارات الأساسية اللازمة للمنافسة والازدهار في سوق عمل حديثة.

ويتطلب هذا الوضع القائم في المنطقة تجديد التركيز على التعليم، لا بوصفه أولوية وطنية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً لأنه ضرورة وطنية عاجلة من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والرخاء.

وبالمثل، تُرجم تدني نواتج التعلم إلى عائدات متدنية في أسواق العمل مما أدى إلى انخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل لاسيما بالنسبة للنساء، وارتفاع معدلات البطالة خاصةً بين الشباب. وتُعد نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، والتي تبلغ 21%، من بين أدنى النسب عالمياً مقابل 74% للرجال. ويُعتبر معدل البطالة بين الشباب من أعلى المعدلات في العالم. ولا تساهم النساء سوى بنحو 18% في إجمالي الناتج المحلي العام للمنطقة مقابل متوسط عالمي قدره 37%. وفي المنطقة، لا توجد علاقة ارتباط طردي بين التشغيل وارتفاع مستوى التعليم: فاحتمال انضمام خريجي الجامعات إلى صفوف العاطلين عن العمل أكبر بكثير مقارنةً بالعمال الحاصلين على التعليم الأساسي فقط.

كيف يمكن تحسين رأس المال البشري؟

التعليم والحماية الاجتماعية والصحة والبيانات

من خلال الاستثمار الصحيح، تستطيع بلدان المنطقة إطلاق العنان لإمكانات رأس المال البشري في المنطقة. وسيطلب ذلك التزاماً وقيادة سياسية على أعلى المستويات. ويلزم اعتماد نهج على مستوى الحكومة بأكملها يقوم على فهم مشترك لأن هناك أزمة في رأس المال البشري الوطني تخيم على عموم بلدان المنطقة.

ومن الضروري اعتماد نهج يختلف اختلافاً جذرياً عن المسار المتبع في الماضي.

التعليم

ينطبق هذا خاصةً على قطاع التعليم. ومع قيام التقنيات الجديدة بإحداث تحول جذري في الاقتصاد العالمي وتغيير طبيعة العمل، تتغير كذلك أنواع المهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل. وبالتالي، سيتعين على الأنظمة التعليمية التكيف مع ذلك. وتتيح التكنولوجيا فرصة فريدة للمساعدة في تقديم تعليم عالي الجودة.

هناك حاجة إلى إطار تعليمي جديد في المنطقة من أجل:

- إعطاء دفعة تعليمية منسقة لجميع الأطفال في سن مبكرة بغض النظر عن الخلفية مع الاستعانة بمعلمين مؤهلين ومتمسكين إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا، واستخدام النهج الحديثة، ومراقبة عملية التعلم.
- جذب المهارات المطلوبة من خلال سوق العمل- وكذلك من المجتمع- بحيث يتضمن ذلك إجراء إصلاحات تتجاوز نظام التعليم.
- صياغة ميثاق جديد للتعليم على المستويات الوطنية مع اعتماد رؤى موحدة ومسؤوليات مشتركة. ويجب أن يكون التعليم مسؤولية الجميع.

الحماية الاجتماعية

خارج قطاع التعليم، يلزم إعادة تحديد محاور تركيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيعها لضمان عدم إهمال أحد. وفي ظل عدم تغطية برامج الحماية الاجتماعية لنحو 45% من السكان في الشريحة الخمسية الأشد فقراً في المنطقة، تُعد نسبة المعرضين للمعاناة مرتفعة، وإن كانت مستويات الفقر المدقع منخفضة بشكل عام.

الصحة

سيطلب تحسين صحة السكان زيادة كفاءة خدمات الرعاية الصحية. ويجب أن تسير إصلاحات تمويل قطاع الصحة في اتجاه تقديم تغطية صحية شاملة. ويجب كذلك أن تتصدي خدمات الرعاية الصحية للزيادة الأخيرة في الوفيات الناجمة عن الإصابة بالأمراض غير السارية وحوادث المرور.

وهناك تحدٍ عام يتمثل في شدة ضعف البيانات وعمليات القياس في بلدان المنطقة، ويلزم إيلاء ذلك اهتماماً رفيع المستوى بحيث يتمكن واضعو السياسات من التوصل إلى فهم لكيفية تحسين نواتج رأس المال البشري بفاعلية أكبر.

البيانات

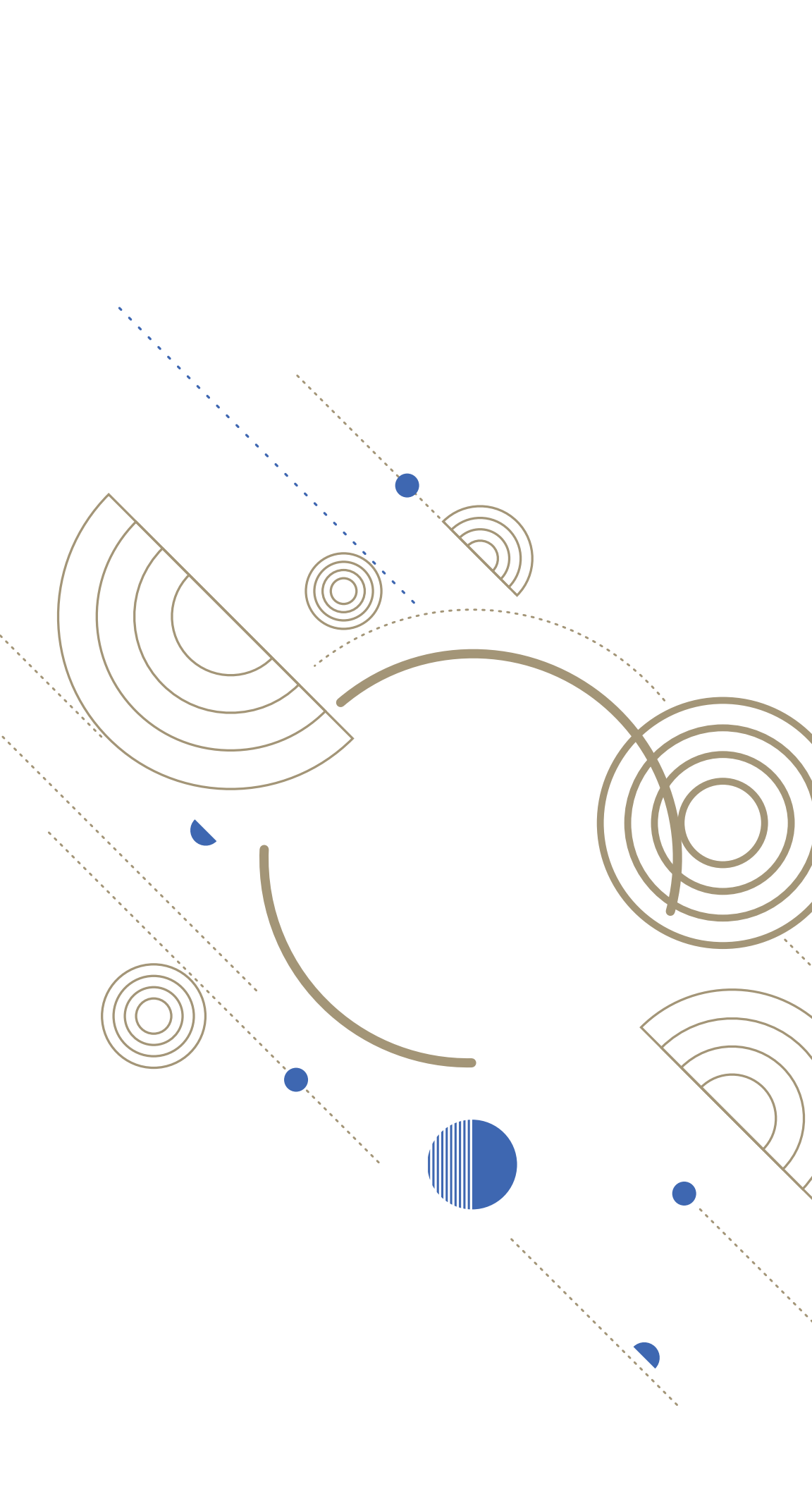
يتضمن مشروع رأس المال البشري، كأحدى ركائزه الثلاث، أجنحة للقياس تهدف إلى مساندة البلدان لتحسين جودة بياناتها وتشجيعها على المشاركة في التقييمات الدولية والمسوح الاستقصائية الوطنية. ويمكن أيضاً الاسترشاد ببناء قاعدة الشواهد هذه عند تخصيص الموارد، لاسيما الموارد المحلية، لزيادة درجة الكفاءة والفاعلية في الإنفاق.

وتتفق بلدان المنطقة بمبالغ مالية كبيرة على خدمات الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية، لكنها لا تحقق نتائج جيدة. ومن ثم، يلزم تحسين الاستفادة من الموارد الموجهة لبرامج رأس المال البشري، لاسيما في ظل حجم الدين والقيود الأخرى على حيز المالية العامة. ولذلك، من الضروري تحسين كفاءة الإنفاق الجاري وجودة الخدمات المقدمة.



الجزء الثاني

اقتصاد جديد:
التكنولوجيا
الرقمية محرك
للنمو



الجزء الثاني | اقتصاد جديد: التكنولوجيا الرقمية محرك للنمو

تمتلك

البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل المقومات اللازمة للقفز إلى المستقبل الرقمي. فهي تضم أعداداً كبيرة من الشباب الحاصلين على تعليم جيد والذين يستخدمون بالفعل التقنيات الرقمية وتقنيات الهاتف المحمول الجديدة. وينطوي هذا المزيج على إمكانات هائلة لقيادة النمو وتوفير الوظائف في المستقبل. وإطلاق العنان لهذه الإمكانيات سيكون من بين أولويات البنك الدولي. وقد بلغ الإنفاق العام، وهو محرك التنمية في المنطقة في السابق، أقصى حدوده.

وتلوح في الأفق كوادرات واعدة: بدأ تطبيق كريم لخدمات النقل والتوصيل، قبل أن تشتريه أوبر، كمشروع ناشئ مقره في دبي وأصبح الآن شركة بقيمة مليار دولار توفر آلاف الوظائف في 80 مدينة في أنحاء المنطقة وكذلك في باكستان وتركيا. وترتبط المنصات الرقمية الجديدة بالفعل بالباحثين عن وظائف بأرباب العمل، وتقدم التدريب المهني، وتزيد من إمكانية نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، وتستضيف حاضنات الشركات الناشئة. ويكمن التحدي في تهيئة الظروف المواتية لهذه الكوادر المبشرة لكي تنمو وتتضاعف.

وفيما يتعلق بتسريع وتيرة التكنولوجيا الرقمية، تحتاج بلدان المنطقة إلى تحديد هدف جماعي طموح- هدف رقمي شامل على غرار "هدف الصعود إلى القمر".

ويمكن أن تسعى بلدان المنطقة إلى تحقيق المساواة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو التفوق عليها من حيث مستوى الوصول إلى الإنترنت، والقدرة على نقل البيانات بسرعة (النطاق العريض)، وعدد المعاملات المالية التي يجريها المواطنون إلكترونياً.

والخطوة الأساسية الأولى هي أن تتحول بلدان المنطقة إلى "مجتمعات تعلم"، وهو تعبير صاغه جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل لوصف البلدان التي يؤدي فيها تبادل المعارف إلى تعزيز الابتكار والإبداع. ويؤدي ذلك بدوره إلى تشجيع التنمية.

لكن لبلوغ هذه الغاية، يجب أن تتغير النظم التعليمية. وثمة عاملان يؤثران سلباً في مصلحة الشباب بالمنطقة. الأول هو أن المدارس ما زالت تستهدف توصيل الخريجين إلى القطاعات العامة الكبيرة. والثاني هو أن القطاعات العامة المترهلة تراحم القطاع الخاص الذي يمكن أن يوفر نسبة أكبر من الوظائف عالية المهارات ومرتفعة الأجور. ويجب إعادة توجيه المناهج التعليمية نحو مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتعاد عن الدراسات الاجتماعية التي يفضلها أرباب العمل بالقطاع العام منذ وقت طويل. وسيطلب التوجه نحو مجتمع التعلم القائم على الابتكار أن يشد الطلاب مهاراتهم في التفكير النقدي والإدارة في إطار ترتيبات عمل تعاونية.

ومن المرجح أن يعيد التحول الرقمي شكل تقسيم العمل داخل المنزل. وقد بدأت النساء في المنطقة يستغدن بالفعل من المرونة التي توفرها التكنولوجيا: ففي المغرب، تتبع النساجات العاملات بالمنزل السجاد والمنسوجات الأخرى عبر الإنترنت، مما يمكنهن من الاحتفاظ بأجزاء كبيرة من الأرباح لأنفسهن، فيما تقوم شركة ناشئة لإحدى الشبابات في مصر بتسويق وجبات صحية مصنوعة بالمنزل.

علاوة على ذلك، تتمتع رائدات الأعمال في المنطقة بالقدرة على إحداث التحول والقيادة. فواحدة من بين كل ثلاث شركات ناشئة في المنطقة إما أسستها أو تديرها امرأة. ورغم ذلك، فإن الشركات الناشئة المملوكة للنساء تحصل على تمويل أقل بنسبة 23% عن تلك المملوكة للرجال. وعلى مستوى المنطقة، تقوم منشآت الأعمال التي ترأسها نساء بتعيين عدد أكبر من العاملين مقارنةً بنظيراتها التي يرأسها رجال، كما تعين عدداً أكبر من النساء في المناصب القيادية.

الإطار 1: تسخير التكنولوجيا من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي

تُعد نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بالمنطقة، والتي تبلغ 21%، من بين أدنى النسب في العالم (يبلغ المتوسط العالمي حوالي 50%). وترتفع نسبة البطالة كذلك بين الخريجين الشباب من الجنسين في المنطقة، حيث تبلغ نحو 35%. وفي تونس، يشترك خريجو التكنولوجيا العاطلون عن العمل مع النساء الريفيات في امتلاك إمكانات كبيرة كقوة قادرة على العمل لكنها تنفقر إلى الفرص. فالشباب يفتقرون إلى الوظائف، فيما تفتقر النساء الريفيات إلى الوصول إلى الأسواق، وكذلك إلى المواد الخام والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتمويل والمعلومات.

ويمثل مشروع "مكّونها" جسراً يربط بين هاتين المجموعتين. فقد تعاون خريجو التكنولوجيا من الشباب العاطلين عن العمل في المناطق الداخلية الأشد فقراً بتونس مع بعض أفقر النساء في البلاد لتكوين سلسلة هاكاثون لتقوم بتصميم حلول تكنولوجية تتيح تحقيق التغطية الصحية الضرورية، ونفاذ المشغولات اليدوية إلى الأسواق المحلية والدولية، والحصول على المواد الخام منخفضة التكلفة.

وأحد الأمثلة على حلول هذا المشروع هو منصة "احميني" التي تم اعتمادها مؤخراً كبرنامج وطني لتسفيد منه أكثر من 500 ألف امرأة خارج نطاق التغطية الصحية. (لم تتمكن والدة مؤسس هذه المنصة من الحصول على الرعاية الصحية حينما كانت في أمس الحاجة إليها). واليوم، تمكن هذه المنصة النساء في الريف من التسجيل للحصول على خدمات مثل الرعاية الصحية بدون الاضطرار إلى ترك المنزل. وستكون هذه هي المرة الأولى التي سيُتاح فيها للكثير من النساء الحصول على الخدمات المستحقة لهن ولأسرهن.

وسيساند البنك الدولي تمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق تكافؤ الفرص من خلال الدراسات التحليلية والعمليات وأنشطة الدعوة. كما سيساند صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق بكل من لبنان والأردن والعراق هذه البلدان لتنفيذ أهدافها الطموحة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وسيواصل البنك أيضاً تنفيذ خطة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين والتي تشجّع على إحراز تقدّم نحو الاستفادة من مهارات النساء ومواهبهن غير المستغلة في المنطقة.

المزيد من البنية التحتية الرقمية

بالإضافة إلى المهارات، سيحتاج الاقتصاد الرقمي أيضاً إلى البنية التحتية. وتُعد إمكانية الاتصال والربط شرطاً أساسياً لتقديم خدمات الهاتف المحمول والخدمات الرقمية الجديدة في مجالات التجارة الإلكترونية، والتدريب المهني، والرعاية الصحية، والتمويل. ويجب على بلدان المنطقة التركيز على تيسير الحصول على خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض.

ومع ذلك، تُعد البنية التحتية الرقمية في المنطقة متأخرة عما هي عليه في المناطق الصاعدة الأخرى. فسرعة الإنترنت بطيئة، ولا تزال الأسعار مرتفعة. ولا يتوفّر الإنترنت عالي السرعة سوى لعدد قليل للغاية من المستخدمين. وفي الكثير من أسواق الإنترنت ببلدان المنطقة، توجد احتكارات أو حواجز أخرى أمام دخول السوق. وتحد هذه الحواجز من الابتكار عبر سلسلة القيمة الكاملة للإنترنت. فهي تقيد مراكز البيانات ومنشآت الأعمال التي تعتمد على البيانات بشكل كبير، وتضر بالبيئة العامة للاقتصاد القائم على البيانات.

ويجب على المنطقة تعزيز المنافسة، وتشجيع إحداث تغيير جذري في نموذج الأعمال الحالي الذي تتبعه الشركات القائمة، وإدخال نماذج استثمارية جديدة، وتبرير الدعوة إلى إجراء إصلاحات قطاعية عميقة.

وتزيد ربحية الشركات التي تستخدم التقنيات الرقمية بواقع 26% عن نظيراتها، وتجاوز نمو العمالة في قطاع التكنولوجيا معدلاته في القطاعات الأخرى بنسبة 27 إلى 1 في الفترة بين عامي 2001 و2011.

وبقيادة المنصات الرقمية وتزايد عمليات الرقمنة في قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات والزراعة، شكّل الاقتصاد الرقمي عالمياً 15.5% من الاقتصاد العالمي عام 2016 ويُتوقّع أن ينمو إلى 24.3% بحلول عام 2025.

وتُعد إنشاء بنية تحتية رقمية عالية السرعة تستند إلى الحوسبة السحابية أمراً حاسماً على نحو خاص لتنمية الوظائف في المناطق الحضرية المؤهلة لأن تكون مراكز للخدمات.

يُعد استخدام النطاق العريض في الهواتف المحمولة بالمنطقة محدوداً مقارنة بمناطق أخرى، بما في ذلك الأسواق الصاعدة في شرق ووسط آسيا. ويمثل تدني الجودة مشكلة أخرى. فباستثناء لبنان والإمارات العربية المتحدة وقطر، تقل سرعة النطاق العريض في الهواتف المحمولة ببلدان المنطقة عن المتوسط العالمي.

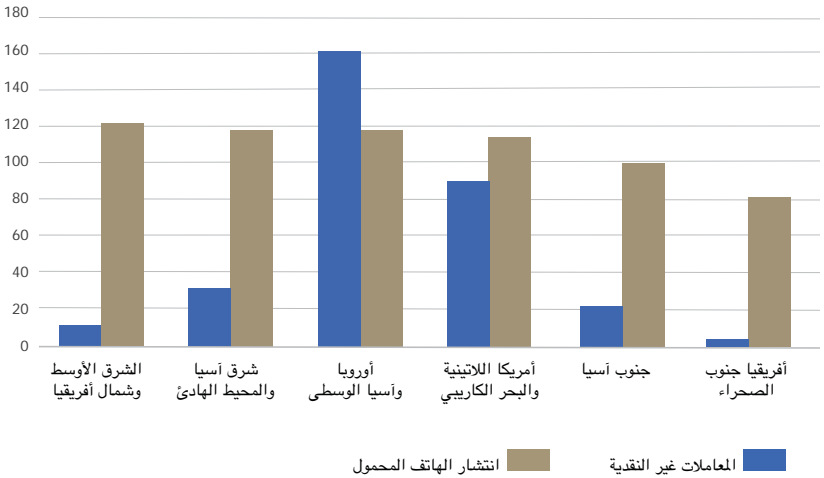
أنظمة الدفع الرقمي لتشجيع الابتكار

يعتمد الاقتصاد الرقمي على أنظمة الدفع ليست فقط سهلة الاستخدام ومتاحة على نطاق واسع، بل أيضاً جديرة بالثقة. وسيكون من الضروري تطوير أنظمة فعالة لعمليات دفع وتحويل الأموال فيما بين الأشخاص تتوافق مع الأجهزة المصرفية، وذلك لضمان ازدهار المنصات الرقمية الخاصة بخدمات النقل التشاركي والمهام حسب الطلب وغيرها من الخدمات (الشكل 2).

وثمة مثال في كينيا حيث تُعد M-PESA أول منصة تقدّم خدمات مالية للأفراد عبر الهاتف المحمول في البلاد إذ تتيح لمن يعيشون في المدن إرسال الأموال إلى أصدقائهم وأسرتهم وزملائهم في العمل الموجودين في المناطق الريفية والعكس. ويمكن للمستخدمين إرسال الأموال وسحبها إلكترونياً باستخدام خاصية في الهاتف المحمول العادي (ليس ضرورياً وجود هاتف ذكي). ويحدث تبادل الأموال، أي الإيداع من جانب المرسل والسحب من جانب المتلقي، من خلال شبكة من الوكلاء المنتشرين في عموم أرجاء البلاد ويقومون أساساً بدور ماكينات الصراف الآلي.

كانت البنوك الكينية، التي تقدّمت في البداية بالتماس إلى الهيئات التنظيمية في عام 2007 لمنع M-PESA من العمل، أول من تحالفت مع خدمات هذه المنصة بعد نجاحها الأولي الذي أدى إلى نمو الودائع لديها. وهي نفسها البنوك التي تحمّست لتوسيع نطاق خدمات المعاملات المالية الإلكترونية في عام 2017. وعالمياً، اتسع مجال التكنولوجيا المالية في الأسواق الصاعدة بشكل كبير مع وجود عدد من المنصات التي تقدّم حلولاً للدفع الرقمي واسعة الانتشار، مثل علي بابا وعلي باي وجوجيك وبايتم، والتي تمثل العمود الفقري للتجارة الإلكترونية العالمية.

الشكل 2: الإمكانيات غير المستغلة للاقتصاد الرقمي



ملاحظة: المعاملات غير النقدية مبيّنة وفقاً لمتوسط المعاملات النقدية لكل فرد التي تم إجراؤها خلال عام 2015. وأما معدل انتشار الهاتف المحمول، فهو مبيّن وفقاً للمشاركين في خدمات الهاتف المحمول لكل 100 من السكان. وإجماليات المناطق هي متوسطات بسيطة في البلدان الأعضاء.

المصادر: المسح العالمي للبنك الدولي بشأن أنظمة الدفع لعام 2016؛ وحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست، مؤشر الإنترنت الشامل 2018؛ وحسابات خبراء البنك الدولي.

لكن باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك أنظمة للدفع متقدمة نسبياً، فإن جودة الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعد متأخرة عن معظم مناطق العالم. وما لم تحدث تحسينات في النظام المالي والقطاع المصرفي، فلن تستطيع المنطقة تسخير كامل إمكانات رأس المال البشري لدى شبابها.

ويجب على الحكومات أن تضع نهجاً لإعداد لوائح تنظيمية تُشجّع على الابتكار وليس خنقه. ويُعد ضمان الثقة، لاسيما في النظم المالية، أمراً ضرورياً؛ لكن يجب أن تكون اللوائح التنظيمية متوازنة مع السياسات لتعزيز المنافسة بحيث تستطيع الشركات الناشئة الدخول بسهولة إلى السوق وتجربة الأفكار الجديدة. ويجب إتاحة مجال أكبر لظهور شركات أخرى مثل كريم.

وفي البيئات الهشة والمستقرة على حد سواء، يمكن أن تستفيد عدة قطاعات من التحول الرقمي. ففي قطاع الزراعة، تسري المنافع المحتملة للتطبيقات الجديدة على جميع مجالات السلسلة الغذائية داخل المزارع وخارجها. وتتسم منظومة إنتاج الغذاء بالتعقيد، وتشمل العديد من الأطراف الفاعلة التي تتبادل كميات هائلة من المعلومات. ومع ذلك، بإمكان التكنولوجيا الرقمية أن تقلص إلى حد كبير تكاليف التوفيق بين المشتري والبائعين—وكذلك تكاليف إخفاقات الأسواق التي تجتاح منظومة الأغذية الزراعية، مثل النفوذ السوقي، وعدم اتساق المعلومات، وتكاليف المعاملات.

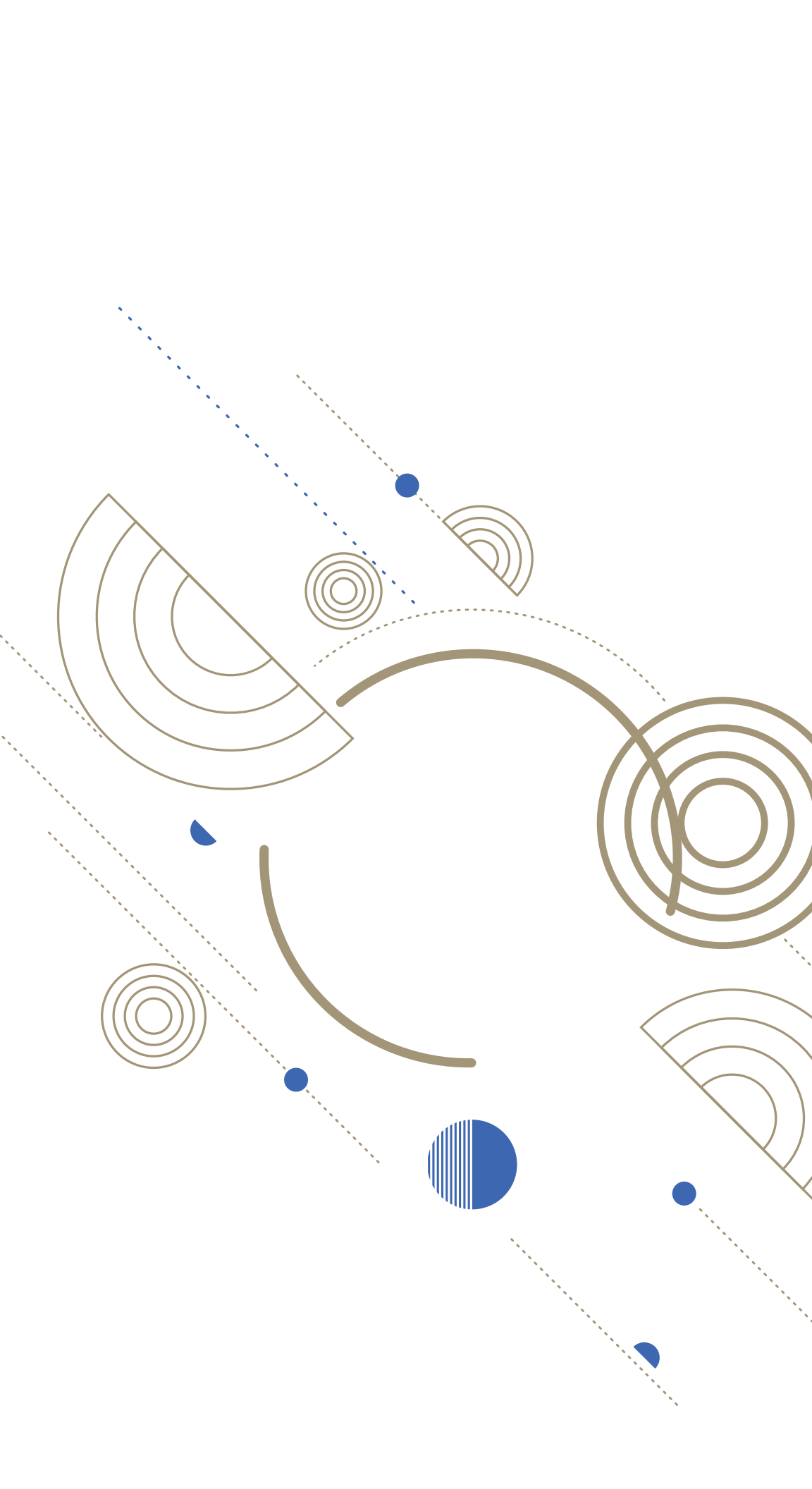
وإننا نرى هذه التقنيات الرقمية المتعلقة بالزراعة تزدهر عالمياً، لكن تبنيها في المنطقة يسير بخطى بطيئة. فعلى سبيل المثال، تتعرض المياه للنفاد بمعدلات مثيرة للقلق ويزداد هذا الوضع سوءاً بسبب تغيير المناخ. وتغطي التقنيات الدقيقة في أنظمة الري أملاً في إمكانية استخدام الموارد الطبيعية في المنطقة بكفاءة أكبر.

ويتطلب اغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي دفعة كبيرة. وسيجب على واضعي السياسات العمل على عدة جبهات مختلفة. وكلما بدأ ذلك مبكراً، زادت إمكانية بناء المزيد من الفرص لاستغلال كامل الإمكانيات الاقتصادية للشباب في المنطقة.



الجزء الثالث

تعظيم تمويل
التنمية: منطقة
منفتحة لأنشطة
الأعمال



الجزء الثالث | تعظيم تمويل التنمية: منطقة منفتحة لأنشطة الأعمال

ستكون

هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة للتوسع في استخدام التكنولوجيا لإنشاء الاقتصاد الجديد. ولن يمكن الاعتماد على التمويل العام وحده. وفي ظل تصاعد الديون العامة، يلزم إجراء تغيير جوهري في نماذج الاستثمار بالمنطقة. وهناك حاجة لأن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر بكثير كمستثمر ومصدر للابتكار والخبرة.

خلال السنوات العشر الماضية، شهد العديد من بلدان المنطقة انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي في ظله كان يقوم القطاع العام المهيمن بتوفير الوظائف والخدمات الاجتماعية والأمن وحماية طبقة رجال الأعمال ذات الامتيازات. وقد استفادت هذه الطبقة من سوء بيئة الأعمال في حمايتها من المنافسة.

وفي مختلف بلدان المنطقة، أدى ارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي واتساع الفجوات بالموازنات من جراء تباطؤ النمو، وضعف الإيرادات المالية، وعدم إمكانية تحمّل مستويات التوظيف بالقطاع العام، وسوء توجيه برامج الدعم ونقص كفاءتها إلى مزاحمة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ولا تزال مستويات تكوين رأس المال في مختلف بلدان المنطقة أقل بكثير من نسبة 5-7٪ من إجمالي الناتج المحلي التي تُعتبر أنها تمثل الحد الأدنى للنمو القوي والمستدام. وقد تأثرت المنطقة بشدة من جراء الاضطرابات التي شهدتها خلال الثمانية أعوام الماضية.

لقد غيّرت مجموعة البنك الدولي نهجها من أجل اجتذاب القطاع الخاص. وينطوي هذا التغيير في جوهره على التعاون الوثيق بين المؤسسات الشقيقة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وهذا النهج المتمثل في الجمع بين الإصلاحات والتمويل والضمانات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص يُشار إليه حالياً على نطاق واسع باسم "تعظيم تمويل التنمية".

وتم إعداد "نهج تعاقبي" بشأن اتخاذ قرارات مجموعة البنك الدولي الاستثمارية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، مع الاستفادة من الموارد التمويلية العامة المحدودة والحفاظ عليها لتمويل الاستثمارات العامة الحيوية، مثل بناء رأس المال البشري. ويُعد التمويل التجاري دائماً الخيار الأول والمفضل. وفي حالة عدم توفر التمويل التجاري، فإنه يتم العمل على معالجة المعوقات المؤسسية والتنظيمية أمام هذا التمويل. وإذا لم تنجح هذه الجهود، فيمكن لمجموعة البنك الدولي أن تستخدم أدوات المخاطر وما يقابلها من رأسمالها الخاص لمحاولة تشجيع الاستثمار الخاص. وأخيراً، إذا فشل ذلك أيضاً، فعندها فقط يتم استخدام التمويل العام والتمويل الميسر.

الإطار 2: الاستثمارات القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص تنعش قطاع الطاقة في مصر

مصر: في عام 2014، عاش المصريون ثاني صيف يواجهون فيه انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وكانت مصر في وقت من الأوقات مُصدراً صافياً للطاقة، لكنها تحولت مع مرور الوقت إلى مستورد صاف لها. وكان الدعم الهائل، الذي تتحمله خزانة الدولة للإبقاء على أسعار الكهرباء والوقود منخفضة للمستهلكين، يلتهم ما يقرب من 22% من الموازنة العامة- وهو ما كان يعادل نحو 6.6% من إجمالي الناتج المحلي لمصر. وكان ذلك يزيد عما تنفقه الحكومة على خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية مجتمعة.

وإلى جانب زيادة عجز الموازنة المتفاقم أصلاً، كان الدعم يصب بالدرجة الأولى في صالح الأثرياء الذين كانوا يستهلكون الكهرباء والوقود بمعدلات أكبر من الفقراء. وأطلق البنك الدولي برنامجاً مدته ثلاث سنوات بتكلفة 3 مليارات دولار لمساندة جهود الحكومة الرامية إلى تحسين حوكمة قطاع الطاقة وإصلاح تسعيرها وتبني لوائح تنظيمية تقدمية لاجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص. ويسمح هذا البرنامج الجديد للشركات الخاصة ببناء محطات للطاقة الشمسية وبيع الكهرباء التي تنتجها للشبكة القومية.

وقدمت مؤسسة التمويل الدولية -ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعامل مع القطاع الخاص- تمويلاً بقيمة 645 مليون دولار للبنوك والشركات الخاصة، فيما قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار- التي تقدم ضمانات للاستثمارات الخاصة- 210 ملايين دولار كتمويل للاستثمارات من المخاطر. واستطاعت الجهود المشتركة التي بذلتها المؤسساتان تبعية مليار دولار من الاستثمارات الخاصة من 15 بنكا و20 مستثمراً دولياً آخرين، العديد منهم يستثمر في مصر للمرة الأولى.

وأصبح انقطاع التيار الكهربائي الآن في طي النسيان إلى حد كبير. وانتهجت البلاد سياسة على مدار السنوات الثلاث الماضية تهدف إلى إلغاء دعم الطاقة تدريجياً من خلال رفع أسعار الكهرباء والوقود لتضاهي تكلفة إنتاجهما، ونتيجة لذلك، تمكنت مصر من توفير 14 مليار دولار سنوياً.

وقد تم توجيه نسبة كبيرة من هذه الوفورات لصالح تقوية شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة لصالح شريحة السكان الأشد احتياجاً. كما تم توجيه الوفورات المالية لصالح بنود الإنفاق الاجتماعي، مما سمح بزيادة دعم الغذاء بنسبة 300% من أجل تعزيز الأمن الغذائي فيما بين شرائح السكان الأكثر فقراً، وتوسيع نطاق منظومة برنامج التغذية المدرسية ليشمل المزيد من الأطفال.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً كبيراً في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث زاد عددها من 165 مشروعاً بقيمة 53 مليار دولار في عام 2016 إلى 204 مشروعات في عام 2018 بقيمة تقل قليلاً عن 60 مليار دولار. (في المقابل، تم تسجيل 200 مشروع في تركيا بقيمة 169 مليار دولار، و443 مشروعاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بقيمة 68.3 مليار دولار، و1183 مشروعاً في منطقة جنوب آسيا بقيمة 279 مليار دولار).

تشمل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة:

- مصر: 53 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 9,8 مليار دولار. وتركز المرحلة التالية على توفير الوظائف بقيادة القطاع الخاص بالاستناد إلى قرض لأغراض سياسات التنمية بقيمة مليار دولار.
 - بلدان المشرق (العراق والأردن ولبنان وإيران): 72 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 15,4 مليار دولار.
 - بلدان المغرب (تونس والمغرب والجزائر): 57 مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها 29 مليار دولار.
 - الضفة الغربية وقطاع غزة: 5 مشروعات بقيمة إجمالية قدرها 239 مليون دولار.
- وللبناء على هذا الزخم، أعدَّ البنك الدولي تقريراً عن مصر قام فيه بتقييم إمكانية تطبيق نهج تعظيم تمويل التنمية على قطاعات أخرى، ومن بينها النقل والمياه والصرف الصحي والزراعة.

الإصلاحات في بلدان المشرق والمغرب

أصبحت إستراتيجية تعظيم تمويل التنمية لبلدان المشرق بالمنطقة لعام 2018 أول إستراتيجية إقليمية من نوعها جرى إعدادها في مجموعة البنك الدولي. وأبدت الحكومات الجديدة في الأردن والعراق ولبنان استعدادها للعمل مع مجموعة البنك. وتم عرض هذه التوجهات الجديدة للسياسات على المستثمرين الدوليين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في مؤتمرات عُقدت بالكويت في فبراير/شباط 2018 (العراق)، وباريس في أبريل/نيسان 2018 (لبنان)، ولندن في فبراير/شباط 2019 (الأردن).

في الأردن يجري تنفيذ مبادرات جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعي النقل والتعليم. وفي لبنان، توجد خطط لإصلاح قطاع الطاقة، وإقامة مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل السريع بالحافلات، وتوجيه استثمارات لبرنامج وطني للتوظيف. ومن المخطط له أيضاً إجراء استثمارات جديدة باستخدام نهج تعظيم تمويل التنمية في مجال الطيران المدني والاقتصاد الرقمي. وفي العراق، يجري إعداد برنامج متعدد المراحل لإجراء إصلاحات في سلسلة القيمة لقطاع الطاقة واجتذاب استثمارات لها من القطاع الخاص. وشمل ذلك استثمارات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في قطاع الغاز ومنتجات الكهرباء المستقلين، مع تقديم ضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عند الاقتضاء.

وفي جميع البلدان الثلاثة، أطلقت مجموعة البنك مبادرة "الارتقاء بالمهارات في بلدان المشرق"، وهي مبادرة يقودها القطاع الخاص وسيجري من خلالها تدريب 500 ألف من النساء والشباب على التكنولوجيا الرقمية.

وتطبق مجموعة البنك حالياً مبادئ نهج تعظيم تمويل التنمية في إجراءاتها التدخلية بالعديد من القطاعات في بلدان المغرب.

وفي المغرب، تهدف خطة الشراكة الخاصة بالبنك إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المتعلقة بتعظيم تمويل التنمية وتعبئة التمويل من القطاع الخاص في قطاعات التعليم والنقل والمياه وتكنولوجيا الاتصالات. وسيساعد نهج تعظيم تمويل التنمية على وضع المغرب بين البلدان الرائدة في أسواق رأس المال في أفريقيا، وإنشاء نموذج لتمويل البلديات.

في تونس، ستشكّل دراسة البنك الدولي التشخيصية الجديدة عن البنية التحتية أساس المناقشات التي ستُجرى مع الحكومة بشأن نُهج تعظيم تمويل التنمية. وكانت الخطوة الأولى هي اعتماد إستراتيجية جديدة لقطاع الطاقة لتعبئة التمويل من القطاع الخاص. وجرى كذلك إطلاق برنامج كبير بقيادة القطاع الخاص بهدف إلى توسيع نطاق الخطة الوطنية للطاقة المتجددة وتسريع وتيرة تنفيذها، وذلك في الغالب من خلال منح امتيازات لمنتجي الكهرباء المستقلين.

وسيكون لتعظيم تمويل التنمية دور محوري في بدء إنشاء خط الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وإنشاء محطة مستقلة لإنتاج الكهرباء بقدرة 450 ميغاواط تعمل بالغاز في الصحيرة، وتطوير محطة الغاز الطبيعي المسال في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

في المملكة العربية السعودية: يقدم البنك الدولي المساعدة الفنية من خلال برنامج الخدمات الاستشارية مُستردة التكاليف لتدعيم الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتركز إستراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المرافق العامة، والرياضة، والصحة، والتعليم، والنقل، والخدمات البلدية.

أطلقت أيضاً حلول لتعظيم تمويل التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تم إطلاق عملية استثمار تستند إلى الأداء لتحسين تقديم الخدمات البلدية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

لتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جرى إنشاء صندوق استثماري تابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار من أجل ضمان تلك الاستثمارات. وتم إصدار أول سند من نوعه للتأثير الإيجابي بتمويل من البنك الدولي لتمكين الفلسطينيين من تطوير المهارات "في الوقت المناسب" لدخول سوق العمل. وبالقدر ذاته، سيؤدي استثمار مشترك بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مشروع للطاقة الشمسية بقطاع غزة إلى توفير ما يقرب من 1000 فرصة عمل في منطقة يصل فيها معدل البطالة بين الشباب إلى قرابة 70%.

وللتصدي لقيود المالية العامة التي تواجه السلطة الفلسطينية، فإن إستراتيجية المساعدة عبارة عن أجندة لتعظيم تمويل التنمية. وتتمثل ركائزها الثلاث في إجراء إصلاحات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتوفير الوظائف، وحشد المستثمرين وهيكله المعاملات، وتلبية احتياجات الفئات الأولى بالرعاية. وتم إنشاء صندوق للنهوض بالقطاع الخاص من أجل اجتذاب الموارد للأدوات المالية اللازمة من ضمانات وتمويل مختلط وتمويل مشترك للاستثمارات لضمان استمرارية استثمارات القطاع الخاص وجدواها في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات التي من شأنها أن تنطوي على مخاطر تصرف مستثمري القطاع الخاص.

لقد بدأ التحول إلى نهج تعظيم تمويل التنمية يؤتي ثماره، وهناك إمكانية أكبر بكثير للاستفادة من تمويل القطاع الخاص وابتكاراته وخبراته حتى في البيئات والبلدان الهشة. وفي اليمن، تقوم منحة بقيمة 50 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي المعني بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً، بتمويل استخدام أنظمة صغيرة للطاقة الشمسية من أجل توفير الكهرباء للخدمات الأساسية الحيوية وتحسين إمدادات الكهرباء للمواطنين المحرومين في الريف وأطراف المدن. ويعتمد المشروع على سوق الطاقة الشمسية التجارية التي حققت نمواً رغم أوضاع الصراع، مما يدعم الاقتصاد المحلي ويساعد على خلق فرص عمل.

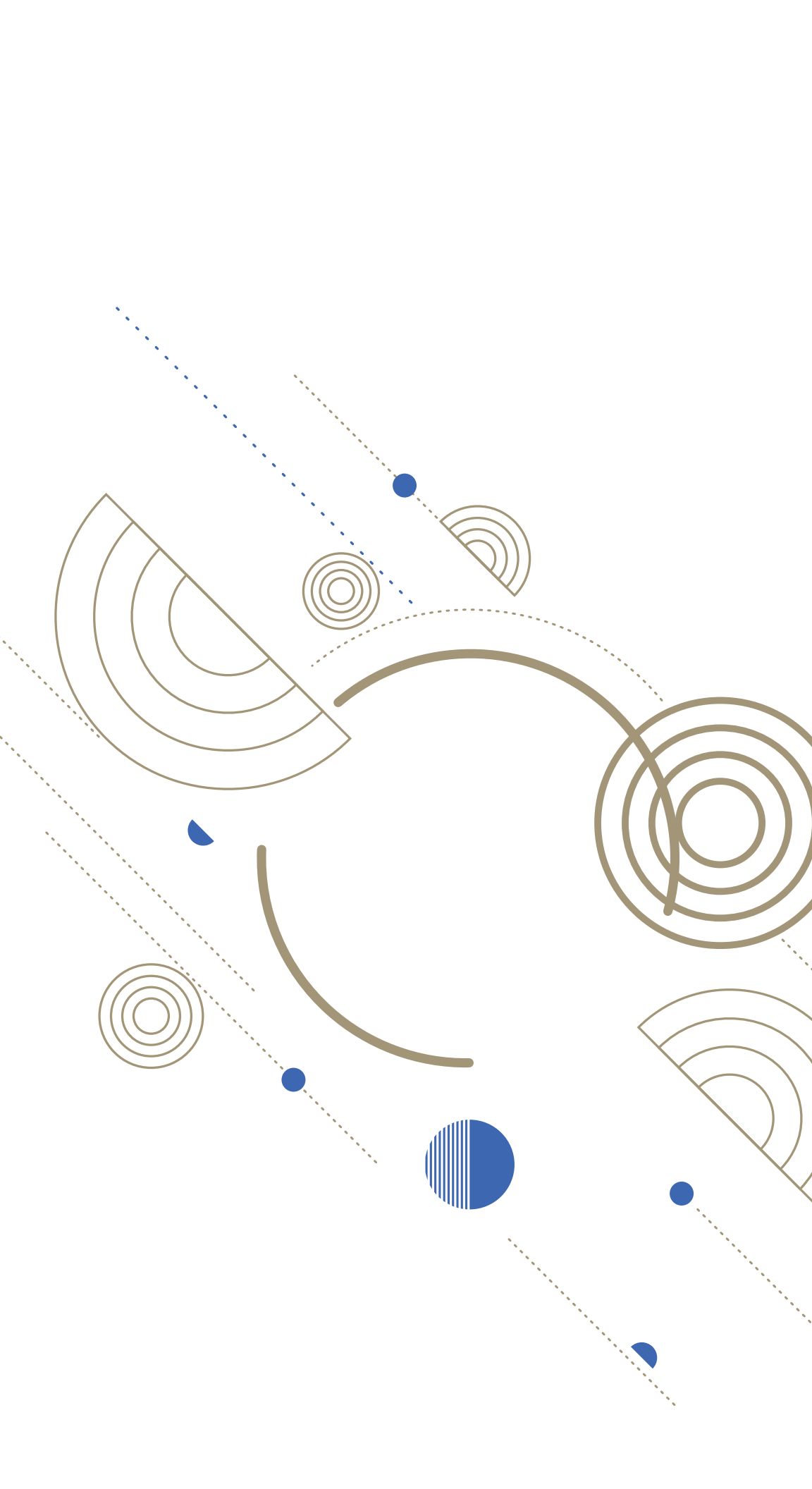
وسنكون لنهج تعظيم تمويل التنمية بصمة واضحة ضمن عمل البنك الدولي خلال السنوات القادمة في دعم إصلاحات السياسات والاستثمارات التي تعزز النمو، والتحسينات المستدامة في الخدمات، وتوفير وظائف جيدة لاسيما للنساء والشباب. وتُظهر الإنجازات التي حققتها هذا النهج أنه رغم التحديات القائمة، فإن المنطقة منفتحة لأنشطة الأعمال.





الجزء الرابع

مساندة إحلل
السلام والاستقرار:
قصص مستقاة من
الركائز الأربع



الجزء الرابع | مساندة إحلال السلام والاستقرار: قصص مستقاة من الركائز الأربع

عام 2015، استجابت مجموعة البنك الدولي لتصاعد أوضاع الصراع والهشاشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإطلاق إستراتيجية جديدة تضع إحلال السلام والاستقرار في صميمها. وإلى جانب هذه الإستراتيجية الجديدة واستجابة للطلب المتزايد من المنطقة، واصل البنك الدولي زيادة ارتباطاته المالية لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.4 مليار دولار في عام 2018، مرتفعةً من نحو مليار دولار في السنوات التي تسبق عام 2011. وتقوم الإستراتيجية الجديدة على أربع ركائز مصممة لمساندة الإجراءات التدخلية الإنمائية العاجلة للتصدي للأسباب الكامنة للصراعات وعواقبها. والركائز الأربع للإستراتيجية هي: تجديد العقد الاجتماعي، وبناء المرونة والقدرة على الصمود، والتعاون الإقليمي، وإعادة الإعمار والتعافي.

في

الركيزة الأولى: تجديد العقد الاجتماعي

تمثل الركيزة الأولى، وهي تجديد العقد الاجتماعي، عنصراً أساسياً في الإستراتيجية. والهدف من هذه الركيزة هو إعادة بناء الثقة بين المواطنين وحكوماتهم. فكثير من هذه الصراعات والاضطرابات التي أثرت على المنطقة ناشى عن شعور مختلف أفراد المجتمع بالإقصاء. ويلعب البنك الدولي دوراً رئيسياً في مساعدة بلدان المنطقة على بث روح جديدة في العقد الاجتماعي مع اعتماد نموذج جديد للتنمية يقوم على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية بقدر أكبر من الفاعلية، وتقديم الخدمات على نحو أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ليقوم بخلق الوظائف وإتاحة الفرص.

وفي شتى أنحاء المنطقة، تُظهر المشروعات التي يمولها البنك الدولي وتنفيذها الحكومات تحقق النتائج الإيجابية المرتبطة بتجديد العقد الاجتماعي.

مصر: الحماية الاجتماعية

أطلقت الحكومة المصرية برنامج التحويلات النقدية "تكافل وكرامة" في عام 2015. وبحلول أواخر عام 2018، بلغ عدد المستفيدين الذين يغطيهم هذا البرنامج، الذي صُمم في الأصل لتقليل آثار رفع دعم الطاقة على الفئات الأشد فقراً، ما مجموعه 2.26 مليون أسرة معيشية أو 9.4 مليون فرد- أي ما يعادل نحو 10% من سكان مصر. ويُعد هذا البرنامج، وهو برنامج رئيسي لتخفيف حدة الفقر تديره وزارة التضامن الاجتماعي المصرية ويسانده البنك الدولي بمبلغ 400 مليون دولار، واحداً من أكبر الاستثمارات في رأس المال البشري بالبلاد.



ويمثل "تكافل" الجزء الأكبر من البرنامج، حيث يقدم دعماً لدخل الأسرة. وتحصل الأسر الأولى بالرعاية المؤهلة للاستفادة من هذا البرنامج على تحويل شهري قدره 325 جنيهاً مصرية (18.50 دولار تقريباً) إذا ما التزمت بشروط معينة تتعلق برعاية الأطفال. وتشمل هذه الشروط انتظام أبناء الأسرة من سن 6 إلى 18 عاماً في المدارس بنسبة حضور لا تقل عن 80% من أيام الدراسة، والقيام بأربع زيارات في السنة لإحدى العيادات الصحية بالنسبة للأطفال دون سن السادسة، والاحتفاظ بسجلات متابعة نمو الأطفال، وحضور جلسات التوعية الغذائية. وفي هذه الجلسات، يتم تعليم ممارسات أفضل لتغذية الأطفال، وأهمية الانتظام في مواعيد تطعيم الأطفال والرعاية قبل الولادة وبعدها للنساء. ويغطي البرنامج ثلاثة أطفال كحد أقصى للأسرة الواحدة. وبالإضافة إلى التحويلات الشهرية، تحصل الأسر على إعانات تكميلية للأطفال في مختلف المراحل التعليمية. ويُقدَّر بالبرنامج أكثر من 1.9 مليون أسرة أو نحو 8.3 مليون فرد.

أما "كرامة"، فهو يهدف إلى حماية الفئات الأولى بالرعاية بوجه خاص: الأيتام والمعوقين والفقراء كبار السن. ويحصل هؤلاء على 450 جنيهاً مصرية (26 دولاراً) شهرياً بدون أي شروط. ويغطي "كرامة" نحو 1.3 مليون مستفيد: حوالي 17% من كبار السن، و82% من المعوقين، و1% من المعوقين كبار السن. ومن بين الأسر المقيدة في برنامج تكافل وكرامة، هناك 88% منها تعولها نساء.

وقد دفع نجاح برنامج تكافل وكرامة الحكومة المصرية إلى التفكير في الاستفادة منه في إطلاق إجراءات تدخلية موجّهة نحو محو الأمية وتوفير السكن الكريم وتنظيم الأسرة. وهناك خطط للانتقال بالبرنامج من الحماية إلى الإنتاج من خلال مساعدة المستفيدين على الإفلات من براثن الفقر وتطوير سبل لكسب أرزاقهم بأنفسهم.

تونس: تقريب الحكومة من المواطنين

وضعت تونس تطبيق اللامركزية في صميم دستورها الجديد الذي يرسم رؤية تتمتع فيها أجهزة الحكم المحلي بسلطات لامركزية كاملة، مع المسؤولية عن تنفيذ وظائفها في توفير الخدمات المحلية على أساس المبادئ الشفافة لمشاركة المواطنين والمساءلة أمامهم. ويعيش ثلثا مجموع السكان، أي ما يعادل نحو سبعة ملايين تونسي، في البلديات والمدن. وفي ظل النظام الذي كان موجوداً قبل ثورة عام 2011 والذي اتسم بالمرکزية الشديدة في اتخاذ القرارات، كانت المجالس البلدية تضطلع بمسؤوليات محدودة وكان دورها في التنمية المحلية محدوداً نسبياً. ويُعد تدعيم أجهزة الحكم المحلي خطوة أولى نحو تطبيق اللامركزية، مما يقرب الحكومة من المواطنين.



أطلق البنك الدولي برنامجاً للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية بتكلفة 300 مليون دولار لمساندة تطبيق اللامركزية من خلال تحسين قدرات أجهزة الحكم المحلي وزيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي. وتلقى هذا البرنامج تمويلاً إضافياً بمبلغ 130 مليون دولار في عام 2018 لتمديده وزيادة عدد التونسيين المستفيدين منه. وبمساندة البرنامج، استطاعت تونس تحقيق العديد من الإنجازات المهمة: إنشاء نظام جديد يستند إلى الحد الأدنى من المتطلبات التي يتعين على البلديات الوفاء بها للحصول على الأموال، وهو ما يحفز على إجراء تحسينات في الإدارة المالية وتخطيط الموازنة وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات.

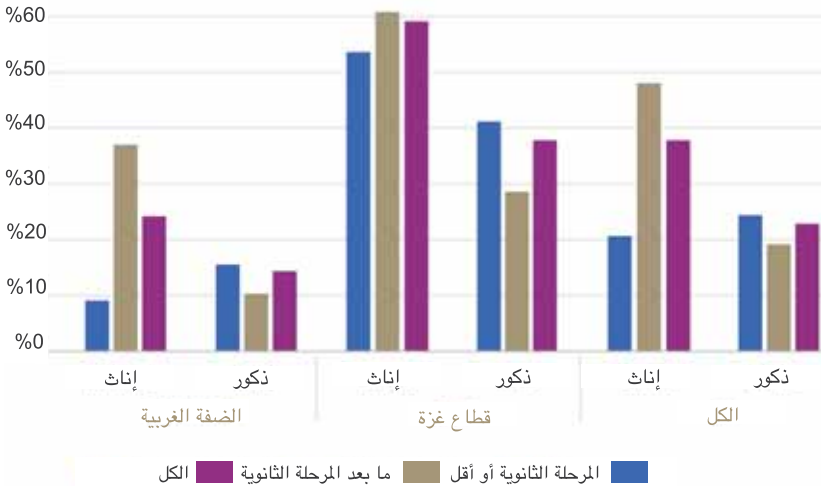
وفي عام 2018، تجاوز نحو 90% من البلديات الأهداف السنوية المحددة لتقييم الأداء. وبدأت أجهزة الحكم المحلي في تنفيذ مشروعات للبنية التحتية أو إنجازها في العديد من البلديات. وساند البرنامج أيضاً تقديم منح لتشجيع الاستثمارات في الأحياء التي تعاني من نقص التجهيزات والخدمات واستهداف حوالي 640 ألف تونسي. وشملت هذه الاستثمارات الطرق المحلية والأسواق وإنارة الشوارع، وهو ما تحتاج إليه النساء بشكل خاص ليس فقط لزيادة الأمن، بل أيضاً لإتاحة الفرص لمنشآت الأعمال لمزاولة أنشطتها حتى وقت متأخر من الليل.

وفي أول انتخابات بلدية حرة وفريضة أجريت في مايو/أيار 2018، أُتيحت للعديد من التونسيين أول فرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي. ومن بين هؤلاء حسيبة شبوح، وهي مُدرسة تربية بدنية بإحدى المدارس الثانوية تم انتخابها عضوة في المجلس البلدي لبلدية المروج على مشارف مدينة تونس. وقالت شبوح، مُعربةً عن حماسها لاتخاذ قرارات على المستوى المحلي تلبي الاحتياجات المحلية "عندما وافق المجلس البلدي على مشروع مرفق الشباب، كان ذلك أسعد يوم في حياتي!".

الضفة الغربية وقطاع غزة: تحطيم الحواجز أمام توظيف النساء

إلى جانب المشروعات والبرامج، أصدر البنك الدولي مجموعة كبيرة من الدراسات التحليلية لمعالجة القضايا الحرجة في المنطقة. ويشمل ذلك إجراء دراسات تحليلية في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يجري البحث عن حلول للتصدي لمعدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين النساء والشباب. ويوضّح تقرير بعنوان: "زيادة فرص العمل المتاحة للنساء الماهرات في الأراضي الفلسطينية"، وهو عبارة عن دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً بمساندة من الحكومة النرويجية، مدى عدم استغلال رأس المال البشري للقوى العاملة الفلسطينية. وكسائر بلدان المنطقة،

الشكل 3: معدل البطالة حسب نوع الجنس والمستوى التعليمي والمنطقة:
الضفة الغربية وقطاع غزة، 2015



المصادر: مسح القوى العاملة، 2015.

هناك سمة لافتة في الأراضي الفلسطينية وهي ارتفاع معدل البطالة بين النساء الماهرات بشكل كبير مقارنة بالرجال المهرة (الشكل 3).



لكن هناك بعض الاستثناءات: في إطار التزامه بتسريع وتيرة خلق الوظائف في المنطقة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية للنساء، يركّز البنك الدولي على إتاحة فرص إنتاجية في الأراضي الفلسطينية عن طريق إيجاد حوافز لزيادة الاستثمار في المشروعات المملوكة لنساء.

آية كشكو هي مثال في هذا الشأن. تدير آية، التي تبلغ من العمر 26 عاماً، مشروعاً ناجحاً خاصاً بها في قطاع غزة يحمل اسم "بساطة"، وهو مشروع يقوم على إعادة تدوير الصناديق الخشبية الملقاة في الشوارع وتحويلها إلى قطع أثاث عالية القيمة. وفي كل يوم يدخل غزّة أكثر من 200 شاحنة يحمل كل منها نحو 24 صندوقاً خشبياً من البضائع. ويتم توزيع البضائع، أمّا الصناديق فيجري في العادة إلّاؤها في الشوارع. ولا يؤذي ذلك أعين الناظرين فحسب، بل يشكل أيضاً خطراً على البيئة في مدينة صغيرة مكتظة بالسكان كغزة.

وتُعد آية، وهي متخرجة من كلية الهندسة المعمارية، واحدة ضمن عدد صغير لكنه متزايد من النساء اللاتي يتحلين بروح الابتكار ويفتحن آفاقاً جديدة في مجالات غير تقليدية ذات تأثير كبير في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وعن ذلك، قالت آية: "إنني أسعى جاهدةً لإتاحة الفرص وبت الأمل في نفوس شباب غزة الذين كان كثير منهم عاطلين قبل العمل في شركتي. وأود بوجه خاص تشجيع وتحفيز دخول المزيد من النساء في هذا المجال؛ وإحدى الأفكار المطروحة هي إنشاء مركز لتدريب النساء في ورشتي لإشراكهن ليس فقط في التصميم والتسويق، بل أيضاً في التنفيذ والتصنيع، وهو مجال يهيمن عليه الذكور".

ويشير التقرير إلى أنه ليس واضحاً في أي مرحلة يصبح التمييز ضد النساء في العمل قيداً معوقاً، لكن الشواهد تشير إلى أنه قد يوجد في مرحلة الدخول إلى سوق العمل. ويسود اعتقاد بين أرباب العمل كشفت عنه مسوح نوعية وهو أنه ينظر إلى الرجال على أنهم أحق بالعمل من النساء.

لكن التقرير يشير في النهاية إلى أن سد الفجوة بين الجنسين يتطلب معالجة شاملة لجميع القيود والمعوقات التي تواجه النساء والرجال. ويمكن البدء في ذلك بإصلاح القوانين التي تميّز بين النساء والرجال وبفرض عدم التمييز في التوظيف بالقطاع الخاص.

الركيزة الثانية: بناء المرونة والقدرة على الصمود



في السنوات العشر الماضية، تعرّض الأفراد والمجتمعات المحلية لسلسلة من الصدمات في المنطقة. فقد أدت الصراعات إلى خسائر مأساوية في الأرواح ونزوح وتشريد أعداد هائلة من السكان. كما أدت الصراعات إلى فقدان سبل كسب الرزق وإمكانية الحصول على الخدمات العامة، وفرض ضغوط على المجتمعات المحلية في أعقاب وصول مئات الآلاف من اللاجئين بشكل مفاجئ، وبالإضافة إلى الصراعات، تعيّن على المنطقة التصدي لصدمة تغيّر المناخ والتي تُعد آثارها شديدة السوء خاصةً في المنطقة. وفي إطار الركيزة الثانية، جرى إطلاق عدد من المشروعات لمساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على بناء مرونتهم وقدرتهم على مواجهة هذه الصدمات.

اليمن: بناء المرونة والقدرة على الصمود

يقدم البنك الدولي -من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك المعني بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً- منحاً طارئة كبيرة إلى اليمن. وبالعمل من خلال شراكة مبتكرة مع الأمم المتحدة، قدمت المؤسسة تمويلاً بمبلغ 1.7 مليار دولار في شكل إجراءات تدخلية طارئة للاستثمار في البشر والمؤسسات التي يعتمد عليها اليمنيون في توفير الخدمات الأساسية الحيوية وكذلك مساندة سبل كسب الرزق.

وساعدت المؤسسة الدولية للتنمية من خلال المنح التي قدمتها على إنقاذ الأرواح، وذلك جزئياً من خلال المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية الممول بمبلغ 483 مليون دولار والذي استفاد منه أكثر من 14.6 مليون شخص في جميع المديرية بكافة المحافظات اليمنية. وحصل نحو مليون شخص في المديرية عالية المخاطر على تحصين بلقاحات الكوليرا عن طريق الفم. وتم تدريب قرابة 12 ألفاً من العاملين في القطاع الصحي، ولحماية الجيل القادم في البلاد جرى تطعيم 6.9 مليون طفل (خمسة ملايين منهم دون سن الخامسة).

ويتولى تنفيذ مشروع الرعاية الصحية كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، ويمول المشروع الأطقم الطبية المحلية وكذلك نفقاتهم التشغيلية ومستلزماتهم. وهناك منشأة صحية في الحيمة، بالقرب من العاصمة اليمنية صنعاء، تُعد مثلاً على كيفية عمل هذا المشروع. وتقوم الفرق المتنقلة العاملة بالعبادة الصحية بتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية في المنطقة المحيطة، مثل منيرة ابنة الثلاثة أعوام والتي كانت تعاني من سوء التغذية والالتهاب الرئوي الحاد والحمى في المنزل بقريتها العام الماضي.

ولم يكن والدها يستطيع تحمّل تكلفة أخذها إلى العيادة. وعن ذلك، أوضح والدها قائلاً: "لقد ظللت بلا عمل لمدة طويلة بسبب الحرب، ولا يمكنني توفير ما يكفي من الطعام لأسرتي". وقام الفريق المتنقل بزيارة ابنته وقدم لها التغذية العلاجية لمساعدتها على التغلب على آثار سوء التغذية حتى زال الخطر عنها.

أسهم المشروع في علاج أكثر من 130 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في اليمن خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2018.



وعقد البنك الدولي أيضاً شراكة مع منظمة اليونيسف في تنفيذ برنامج للتحويلات النقدية الطارئة بتكلفة 340 مليون دولار لضمان حصول اليمنيين الأولى بالرعاية على الأموال اللازمة لشراء المواد الغذائية والضروريات الأساسية. وتم تقديم التحويلات النقدية إلى السكان في مختلف مديريات اليمن البالغ عددها 333 مديرية، حيث جرى الوصول إلى 1.45 مليون أسرة معيشية فقيرة في المتوسط (حوالي 9 ملايين نسمة). وتركز الإستراتيجية على تنشيط أحد برامج الحماية الاجتماعية الوطنية الرئيسية كان قد توقّف من أجل تقديم المساندة الضرورية وتوفير الأمن الغذائي بين السكان.

ويواصل البنك الدولي أيضاً للعام الثاني تنفيذ عملية بتكلفة 150 مليون دولار بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل استعادة الخدمات الحضرية الحيوية في عدد من المدن اليمنية. ويقوم هذا المشروع، الذي يصل إلى 1.4 مليون شخص، بتزويد المنشآت الصحية بالطاقة الشمسية، وتطوير الطرق بالمدن الرئيسية، وتنظيف الشوارع بإزالة الحطام والنفايات المتراكمة، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي، وترميم المنزهات والأماكن العامة.

الأردن ولبنان: توسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين واللاجئين السوريين

دفعت الحرب المدمرة في سوريا ملايين السوريين إلى النزوح عبر الحدود بحثاً عن ملجأ. وفتح الأردن ولبنان، ضمن بلدان أخرى، حدودهما لاستقبال هؤلاء النازحين. وسرعان ما أصبح البلدان يستضيفان أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنسبة لحجم سكانهما. وقد فرضت الزيادة المفاجئة في عدد السكان ضغوطاً هائلة على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وحتى أبريل/نيسان 2019، تضمنت محفظة عمليات البنك الدولي الجاري تنفيذها في الأردن 14 مشروعاً بقيمة 1.3 مليار دولار من المنح والتمويل الميسر والقروض منخفضة الفائدة. وتغطي هذه المشروعات عدداً من القطاعات الرئيسية من بينها قطاع الصحة.

الإطار 3: البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر

واجه الأردن ولبنان صعوبات في توفير الخدمات الأساسية مثل المدارس والمنشآت الصحية، وكانت هناك ضغوط هائلة على كل شيء بدءاً من جمع القمامة وصولاً إلى إمدادات المياه. وقد تسبب ذلك في جعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم على حد سواء. واحتاج كلا البلدين إلى استثمارات كبيرة للتصدي لآثار تدفق اللاجئين، لكن لأنهما من البلدان متوسطة الدخل لم يكن يمكنهما الحصول على التمويل بشروط ميسرة من البنك الدولي. وبدلاً من ذلك، وجد الأردن ولبنان أنفسهما يعانيان من تنامي عبء الدين.

وفي ضوء المنفعة العالمية التي كان البلدان يقدمانها باستضافة اللاجئين، قام البنك الدولي في عام 2016 بعقد شراكة مع الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية لإنشاء برنامج من شأنه تقديم تمويل ميسر للأردن ولبنان. ويستخدم هذا البرنامج المنح المقدمة من البلدان المانحة استخداماً مبتكراً، حيث يتم استغلال كل دولار من المنح لتعبئة نحو أربعة دولارات من التمويل الميسر من أجل تقديم تمويل حيوي أطول أجلاً ومنخفض التكلفة. وبنهاية ذلك العام، اتسع نطاق هذا البرنامج ليتحوّل إلى البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر. ولا يزال هذا البرنامج يركّز على الأردن ولبنان، لكن البرنامج الموسع يضمن تقديم استجابة دولية منسقة لأزمات اللاجئين في البلدان متوسطة الدخل. وفي خلال مدة تزيد قليلاً عن عامين، أتاح البرنامج أكثر من 2.5 مليار دولار في شكل تمويل ميسر للأردن ولبنان.

الأردن: المشروع الصحي الطارئ

تمثل تكلفة خدمات الصحة العامة 7% من إجمالي الناتج المحلي للأردن، وهي أعلى بكثير مما هي عليه في معظم البلدان النامية. وقد أدى وجود اللاجئين السوريين إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية، مما يجعل من الصعب على الأردن الحفاظ على مستوى خدمات الصحة العامة. ويعيش غالبية اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن، والبالغ عددهم 650 ألفاً، في قرى وبلدات مضيقة خارج مخيمات اللاجئين. وفي يونيو/حزيران 2017، أطلق البنك الدولي المشروع الصحي الطارئ بتكلفة 50 مليون دولار بمساندة من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسر لمساعدة الحكومة الأردنية على مواصلة تقديم الخدمات الصحية الأولية والثانوية للفقراء من الأردنيين غير المؤمن عليهم واللاجئين السوريين. ويتبع هذا المشروع نموذج التمويل المستند إلى النتائج، أي يتم صرف الأموال بناءً على تحقيق نتائج يتم التحقق منها عن طريق جهة مستقلة. ويقدم المشروع المساعدة الفنية ويسهم في بناء القدرات. وقد قُدم المشروع، منذ إنطلاقه، خدمات صحية لمئات الآلاف من الأردنيين واللاجئين السوريين.



الصددمات الناجمة عن تغير المناخ

بالإضافة إلى الصدمات الناجمة عن الصراعات، تعاني المنطقة من صدمات تهدد سبل كسب الرزق والاقتصاد ناجمة عن آثار تغير المناخ. ويعتمد نحو ثلثي الأنشطة الزراعية في المنطقة على هطول الأمطار فقط، مما يجعل المنطقة عرضةً بشكل خاص للتأثر بالتغيرات في أنماط درجات الحرارة والأمطار. ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمية، فإنها سترتفع بشكل أسرع في المنطقة مما يتسبب في حدوث نوبات جفاف أشد حدة وأكثر تكراراً. وقد دمر الجفاف الذي وقع عام 2015 أكثر من نصف محصول القمح في المغرب وأدى إلى هبوط إجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 1.5%. ويعمل نحو ربع الأيدي العاملة بالمنطقة في قطاع الزراعة، بل تزيد هذه النسبة في المغرب حيث تصل إلى 40%.

المغرب: الاستفادة من كل قطرة مياه

في المغرب الذي يعاني من شحة المياه، يلعب الري دوراً اقتصادياً واجتماعياً أساسياً. ورغم أن الري لا يُمارَس إلا في 16% من رقعة الأراضي الزراعية في البلاد، فإنه يساهم في توليد نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي و75% من الصادرات الزراعية.

لكن شحة المياه تمثل تحدياً متزايداً أمام المزارعين. ومن أجل نشر نموذج الري أكثر استدامة، وضعت الحكومة خطة وطنية لتعزيز كفاءة استخدام المياه وزيادة الإنتاجية في الزراعة المروية.



وتستطيع شبكات التوزيع بعد تطويرها توفير المياه للمزارعين فرادى على مدار ساعات اليوم وطوال أيام الأسبوع. ويتيح ذلك للمزارعين استخدام الري بالتنقيط بشكل أكثر كفاءة، وهو ما ترعاه الحكومة من خلال برنامج للحوافز.

يمتلك أحمد اليوسفي 14 هكتاراً من الأراضي الواقعة بالقرب من قرية اثنتين الغربية بجهة دكالة التي تتميز بخصوبة أراضيها. وقد استفاد أحمد من مساندة البنك الدولي لمشروع الري الوطني الحكومي، وهو البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري. وعن ذلك، قال أحمد: "كنا في الماضي نعتمد على المياه الجوفية، وكان الحصول على المياه ضرباً من الرفاهية. وكان يتعين علينا قضاء شهور أثناء الصيف دون أن نزرع ودون أن نتحصّل على أي دخل".

يؤدي الحفاظ على المياه أيضاً إلى زيادة مستويات الدخل. وقد غير الري بالتنقيط، الذي يقلل التبخر بالسماح بتنقيط المياه ببطء من الأنابيب إلى جذور النباتات، الطريقة التي يدير بها المزارعون المحليون أراضيهم مما يؤدي إلى توفير المياه وزيادة الإنتاجية بشكل هائل. وقد زاد دخلهم بمرور الوقت بنسبة تتراوح من 25% إلى 30% عما كان عليه حين كانوا يعتمدون على الري بالرش. لكن إنتاج المزيد من الغذاء ليس كافياً لزيادة دخل المزارعين، بل تتحقق القيمة المضافة من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق والصناعات الزراعية.

كمال بلعباس هو عضو بفريق الدعم الفني التابع للبنك الدولي والمسؤول عن التعاون بين قطاع التصنيع الزراعي والمزارعين في دكالة. أوضح بلعباس: "دورنا في هذا المشروع هو بناء الجسور

بين قطاع التصنيع الزراعي وجمعيات المزارعين". وقد آتت هذه المشاركة بالثمار المرجوة، فالمنطقة تزوّد شركة السكر الوطنية ببنجر السكر مع إحراز تقدّم كذلك في خطط إنتاج الطماطم والألبان لأغراض التصنيع.

ويساعد هذا المشروع على تحسين إدارة أحد أهم الموارد في المغرب، وهو المياه، إلى جانب تحسين سبل كسب الرزق للمزارعين.

جيبوتي : توليد الطاقة الخضراء

تعتمد جيبوتي على استيراد الطاقة من إثيوبيا لتلبية الطلب المحلي. ويعرّضها ذلك لمخاطر تقلب أسعار الطاقة، وهي مخاطر مرشحة للتزايد بسبب توقع زيادة الطلب المحلي في المدى المتوسط.

وتساند الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بضمان الاستثمار، مشروعاً لطاقة الرياح في جيبوتي تماشياً مع تركيزها الإستراتيجي على تقنيات الحد من آثار تغير المناخ في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ومن خلال تقديم تأمين من المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، تشجّع الوكالة الاستثمار الخاص في البلدان النامية.

ويتضمن مشروع غوبت لطاقة الرياح تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة مزرعة للرياح بطاقة توليد 60 ميغاواط. وسيولد المشروع ما مجموعه 60 ميغاواط من خلال حوالي 15 توربيناً يعمل بطاقة الرياح وارتفاع كل منها 150 متراً. وستغذي الكهرباء المولدة محطة فرعية داخل الموقع. وسيتم إنشاء خط نقل علوي بجهد 230 كيلو فولت لربطه بمحطة فرعية مقرر إنشاؤها وشبكة الكهرباء



الوطنية. وتقوم شركة كهرباء جيبوتي حالياً بإنشاء هذه المحطة الفرعية وخط ذي دائرة مزدوجة بجهد 230 كيلو فولت لنقل الكهرباء إلى محطة أخرى بالقرب من مدينة جيبوتي.

ومن المتوقع أن تبدأ أعمال الإنشاء في منتصف عام 2019 وستستغرق 18 شهراً. وسيطلب ذلك نحو 300 عامل خلال فترة ذروة أعمال الإنشاء ونحو 12 شخصا لإدارتها. وسيؤدي المشروع إلى زيادة أمن الطاقة لدى جيبوتي وتوفير كهرباء نظيفة ومراعية للبيئة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

الركيزة الثالثة: التعاون الإقليمي



يعزز التعاون الإقليمي الثقة بين البلدان. فزيادة التجارة الإقليمية، إلى جانب تحفيز النمو وخلق الوظائف، يمكن أن تعزز الترابط والاعتماد المتبادل كأساس لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتواجه المنطقة عقبات كبيرة تعوق التجارة عبر الحدود والتي جعلت - بالإضافة إلى ضعف الخدمات اللوجستية وشدة قلة السياسات الاقتصادية أو السياسية المشتركة - من المنطقة إحدى أدنى المناطق تكاملاً على مستوى العالم. ففي بلدان المغرب على سبيل المثال، تكون تكاليف التجارة مع أوروبا أقل من تكاليف تجارة هذه البلدان مع بعضها بعضاً، ويتيح ذلك فرصاً لزيادة التعاون والتجارة الإقليمية اللذين تهدف الركيزة الثالثة إلى تعزيزهما، مثل توسُّع المغرب في تقديم الخدمات المالية في بلدان غرب أفريقيا المجاورة.

المغرب: توسيع نطاق الخدمات

تكتفُّ مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي للتعامل مع القطاع الخاص، جهودها لتشجيع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الاستثمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويقوم المغرب على وجه الخصوص ببناء الجسور مع جيرانه الجنوبيين في إطار هدفه لتنمية اقتصاده.



ويُعد البنك الشعبي المركزي، وهو إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، واحداً من أكبر البنوك في المغرب. ولدى هذا البنك خطط طموحة للاستثمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من بينها دعم إحدى مؤسسات التمويل الأصغر في كوت ديفوار.

ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ثرية بالإمكانات لكنها تحتاج إلى ما يُقدَّر بنحو 90 مليار دولار سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة لتلبية الطلب على البنية التحتية الأساسية. وقد استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في بنوك وشركات تأمين مغربية - شراء أسهم في رأس المال وإصدار ضمانات للتجارة عبر الحدود - لمساعدتها على دخول الأسواق الصاعدة، وخلق الوظائف، وتبادل أفضل الممارسات، والارتقاء بمعايير العمل المحلية.

وكان الهدف من الارتباطات التي بلغت في مجموعها حوالي 300 مليون دولار منذ عام 2015 في مؤسسات تابعة للبنك المغربي للتجارة الخارجية- مثل شركة سهام للتأمين والتجاري وفا بنك- هو زيادة إمكانية الحصول على السلع والخدمات في أفريقيا. ويحفِّز هذا التعاون الإقليمي النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من خلال توفير التمويل إلى جانب تمكين الشركات المغربية من الازدهار في مجالات تحظى باهتمام دولي والمنافسة على مستوى عالمي.

الشواغل المشتركة، والسياسات المشتركة

هناك أيضاً شواغل مشتركة يمكن معالجتها من خلال اعتماد نهج إقليمي. وتمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما يقرب من نصف احتياطيات النفط والغاز في العالم، وإمكانات كبيرة للغاية من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لكن معظم بلدان المنطقة تجد صعوبة في تلبية الطلب المحلي على الغاز والكهرباء. ويمكن المساعدة في معالجة ذلك من خلال إنشاء أسواق إقليمية ودون إقليمية للكهرباء والغاز والطاقة الشمسية. وتتطلب إدارة الموارد المائية للتغلب على شحة المياه تعاوناً إقليمياً أيضاً. ومن شأن وضع معايير تعليمية مشتركة أن يساعد في الاستفادة من إمكانات التعليم للمساهمة في تحقيق النمو والرخاء على مستوى المنطقة. وفي إطار الركيزة الثالثة، يواصل البنك الدولي تعزيز التعاون الإقليمي بشأن جميع هذه القضايا. وشمل ذلك إجراء دراسات تحليلية على مستوى المنطقة بشأن الكهرباء والمياه والتعليم.

وقد أجرى البنك الدولي بحثاً تحليلية في مجالات ضرورية لتحقيق التعاون الإقليمي، وأنشأ أدوات لاستخدامها عملياً. وأحد الأمثلة على ذلك إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالكهرباء تغطي 67 مرفقا للكهرباء، مما يقدِّم لواقعي السياسات مورداً عاماً ثميناً. ويزداد الطلب على الكهرباء في المنطقة بشكل حاد، مما يتطلب زيادة طاقة التوليد بواقع 135 جيجاواط واستثمارات بقيمة 450 مليار دولار.

ويقدِّم تقرير للبنك الدولي بعنوان *تسليط الضوء على مرافق الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* تحليلاً أكثر شمولاً لأداء مرافق الكهرباء ويعرض شواهد كميّة حول كيف أنه يمكن تحرير موارد كافية لإجراء الاستثمارات المطلوبة وخفض تكاليف التشغيل من خلال تحسين نظام الإدارة، وتحديد أسعار يمكن تحمُّلها، وتطبيق إصلاحات ملائمة للسياسات.

وبالإضافة إلى معالجة العجز في إمدادات الكهرباء، يمكن للتعاون الإقليمي أن يساعد في معالجة مشكلة شحة المياه. وكانت بلدان المنطقة في طليعة تطوير ممارسات إدارة الموارد المائية في مناخ تغلب عليه الطبيعة القاحلة والتقلب الشديد، لكن الطلب المتزايد وتغيُّر المناخ والمنافسة فيما بين

القطاعات والتوسع الحضري تؤدي جميعاً إلى تفاقم مشكلة المياه القديمة. ويُعد نطاق أزمة المياه غير مسبق ويتطلب استجابات منسّقة عبر مختلف المؤسسات في بلدان عديدة.

وتوصل تقرير مشترك للبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بعنوان *إدارة المياه في النظم الهشة: بناء المرونة والقدرة على مواجهة الصدمات والأزمات التي طال أمدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* إلى أن الإخفاقات المؤسسية في التصدي للتحديات ذات الصلة بالمياه يمكن أن تكون عوامل مُضاعفة للمخاطر فتزيد مواقف الهشاشة الراهنة سوءاً وتعقيداً. لكن التقرير توصل أيضاً إلى أن تحسين إدارة المياه يمكن أن يسهم في بناء المرونة والقدرة على مواجهة الأزمات التي طال أمدها. كما أن ترك قضايا المياه دون معالجة يمكن أن يقوّض شرعية الحكومات. ويشير التقرير إلى أن المؤسسات والخيارات على صعيد السياسات يمكنها تخفيف وطأة الآثار المتعلقة بالمياه على البشر والاقتصادات.

ولابد من العمل معاً داخل البلدان وعبر الحدود. ونظراً لنطاق التحديات وتقسيها والطبيعة العابرة للحدود التي هي سمة القضايا المهمة من قبيل تغيير المناخ والموارد المائية المشتركة، فإنه لا غنى عن العمل الجماعي والشراكات.



التعليم هو مجال آخر يمكن التعاون فيه. ويستعرض تقرير البنك الدولي بعنوان *توقعات وتطلعات: إطار جديد للتعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* حالة التعليم في مختلف بلدان المنطقة. ويشير هذا التقرير إلى أن الوضع الحالي يتطلب تجديد التركيز على التعليم، لا بوصفه أولوية وطنية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً لأنه ضرورة وطنية عاجلة من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والرخاء. ويثري التقرير الحوار بين البنك الدولي وبلدان المنطقة حول السياسات التعليمية والحاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة وعميقة، مع التركيز على إمكانات التعليم الكبيرة غير المستغلة للإسهام في رأس المال البشري والثروة والرخاء بالمنطقة.

الركيزة الرابعة: التعافي وإعادة الإعمار



في إطار الركيزة الرابعة، ركّزت مجموعة البنك الدولي بصورة مباشرة على معالجة آثار الصراع. وبالنظر إلى حجم الدمار وأثاره على سكان المنطقة، فقد رأت المجموعة أنه لن يكون كافياً اعتماد النهج التقليدي القائم على الانتظار لحين انتهاء الصراع، ثم إجراء تقدير لاحتياجات مرحلة ما بعد الصراع يعقبه تمويل خطة لإعادة الإعمار. وبدلاً من ذلك، اعتمدت المجموعة نهجاً ديناميكياً تضمّن إجراء تقديرات مستمرة للأضرار أثناء الصراع للحصول على البيانات اللازمة لبدء جهود إعادة الإعمار بمجرد توقف القتال. ويعني ذلك أيضاً التحرك بأسرع ما يمكن لاستعادة تقديم الخدمات الأساسية كوسيلة لإعادة بناء العلاقة بين المواطنين وحكومتهم من أجل توطيد السلام. وتقوم مجموعة البنك الدولي بحشد الشركاء الدوليين لتعبئة القدر اللازم من التمويل. وهذا النهج الرائد في الإعداد لإعادة الإعمار قبل انتهاء الصراع يمثل في الواقع عودة إلى أصول نشأة البنك الدولي. فقد عُقد مؤتمر بريتون وودز الذي أرسى الأسس للتعافي بعد الحرب العالمية الثانية - وأدى إلى تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - في يوليو/تموز 1944. وكان ذلك قبل عام واحد من انتهاء الحرب في سبتمبر/أيلول 1945.

العراق: النهوض من بين الركام

في العراق، قامت مجموعة البنك الدولي بتطبيق إستراتيجيتها الجديدة. وفي يوليو/تموز 2015، قدّم البنك الدولي للعراق قرضاً بقيمة 350 مليون دولار لتمويل عملية طارئة تستهدف استعادة الخدمات العامة للمواطنين العراقيين الذين يعيشون بالمناطق البلدية في محافظتين تم تحريرهما بعد قتال بين القوات العراقية وتنظيم داعش. وفي إطار هذا المشروع، كلفت السلطات المحلية بإعادة إنشاء البنية التحتية والقيام، أثناء ذلك، بإعادة بناء العلاقة بين المواطنين والدولة. ويُعد هذا مثلاً على كيف يمكن لعملية إعادة الإعمار أن تقوم أيضاً بدعم الاستقرار من خلال تقريب الحكومة من المواطنين.



وفي عامي 2015 و2016، قدّم البنك الدولي تمويلاً لأغراض سياسات التنمية - أو مساندة للموازنة - بقيمة إجمالية قدرها 2.64 مليار دولار من أجل مساعدة العراق على التغلّب على انهيار أسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات، مع الحفاظ على وتيرة الإصلاحات للمساعدة في استقرار الاقتصاد وإرساء الأسس لتحقيق نمو يجني جميع العراقيين ثماره، والقيام بذلك كله فيما يجري القتال لتحرير التراب الوطني.

ووافق البنك على تقديم 400 مليون دولار إضافية في عام 2017 لزيادة المبلغ الأولي لإعادة الإعمار وقيّمته 350 مليون دولار. وساند المشروع الموسّع إعادة إعمار وتأهيل الجسور والطرق، مما يؤدي إلى تحسين قدرة نحو 3 ملايين عراقي على الانتقال والتنقّل، وتحسين إمكانية الحصول على الكهرباء لأكثر من مليوني عراقي، وحصول 1.1 مليون عراقي على خدمات محسّنة في مجال إدارة النفايات. وبخلاف البنية التحتية، يركّز البنك الدولي أيضاً على مساندة الشعب العراقي. ويعمل الصندوق الاجتماعي للتنمية في العراق البالغ رأسماله 300 مليون دولار على تحسين الأوضاع المعيشية لأكثر من 1.5 مليون أسرة معيشية فقيرة من خلال توسيع فرص الحصول على الخدمات الأساسية وخلق فرص عمل.

وبينما كان القتال دائراً في محيط الموصل، اشترك البنك الدولي مع الحكومة العراقية في إجراء واحد من أكبر وأشمل تقديرات الأضرار والاحتياجات التي أجراها البنك. وتم القيام بذلك بالجمع بين استخدام البيانات الأرضية والتكنولوجيا المتكثرة للاستخدام عن بُعد. واستندت الحكومة العراقية إلى هذه البيانات في عرضها الذي قدّمته في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة الإعمار الذي استطاع تعبئة أكثر من 30 مليار دولار.

سوريا: حساب التكاليف

ركّز البنك الدولي على مساندة ملايين اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، وكذلك مساعدة حكومتي البلدين المضيفين على تحمّل الأعباء المالية. وفي الوقت ذاته، أجرى البنك بحثاً كبيرة لقياس حجم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية في سوريا ولفهم العوامل التي يقر اللاجئين السوريون بناءً عليها العودة أو البقاء في البلدان المضيئة.

ويخلص التقرير المعنون *خسائر الحرب: تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا* إلى أن الآثار الملموسة للحرب السورية قد لا تمثل سوى جزء يسير من آثار هذه الحرب. ومن بين النتائج الرئيسية التي خلص إليها هذا التقرير أن انهيار النظم المنظمة للاقتصاد والمجتمع، وكذلك الثقة التي تربط الناس ببعضهم بعضاً، كان له تأثير اقتصادي أكبر من تدمير البنية التحتية المادية.

ويشير التقرير إلى أنه تم تدمير نحو 538 ألف وظيفة في المتوسط سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى للصراع، وأنه لا تُتاح سوى خيارات ضئيلة للغاية أمام الشباب الذين يواجهون الآن معدل بطالة يبلغ 78%. ويعقد مقارنة بين الأوضاع الحالية وما كان يُتوقّع أن تُؤول إليه سوريا من تنمية وتطور في حال عدم اندلاع هذا الصراع، يُقدّر التقرير أن الحرب تسببت في خسائر في إجمالي الناتج المحلي قدره 226 مليار دولار، أو ما يعادل أربعة أمثال إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2010.

وسيساعد التحليل المفصّل لآثار الحرب الاجتماعية والاقتصادية الذي يقدّمه التقرير، وإن كان ذلك ليس محور تركيزه، على ترتيب أولويات الإجراءات المطلوبة في أي عملية مستقبلية لإعادة الإعمار والتعافي.



ستشكّل الأوضاع داخل سوريا عاملاً رئيسياً في قرار اللاجئين السوريين بالعودة إلى وطنهم. ويحدد تقرير ثانٍ بعنوان *حراك النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي* العوامل الرئيسية التي تؤثر في اللاجئين السوريين ويطلّ إلى أي مدى قد يؤثر تغيّر الظروف داخل سوريا على قراراتهم بالعودة إلى الوطن. وقد قُورن بين النتائج وأوضاع اللاجئين الآخرين في مختلف أنحاء العالم. وأتاح التحليل الموسّع للبيانات، ومراجعة التجارب الدولية، ونماذج المحاكاة التي تستشرف آفاق المستقبل إجراء دراسة شاملة تستند إلى الشواهد لأنماط عودة اللاجئين السوريين.

لقد تسببت ضخامة حجم الصراع الدائر في سوريا وتبترته في خلق صعوبات متواصلة للسوريين داخل سوريا وخارجها. فالجوء لا يكون دائماً وضعاً مثمراً للجميع من حيث تحسّن الوضع الأمني والحصول على فرص اقتصادية أفضل للاجئين السوريين. بل على العكس، فالتمتع بالأمن غالباً ما يقابله تراجع في جودة الظروف المعيشية. ويأتي الأمن في الأمد القصير على حساب تراجع معدل تراكم رأس المال البشري، وهو ما سيؤثر في مستقبل الأطفال والشباب السوريين. وبالإضافة إلى ذلك، يقول التقرير إن تعظيم أعداد العائدين من اللاجئين بأي ثمن هدف لسياسة غير محددة تحديداً جيداً. وبدلاً من ذلك، يوصي التقرير بالتركيز على تعظيم رفاهة اللاجئين ومضيفهم والسوريين داخل سوريا.

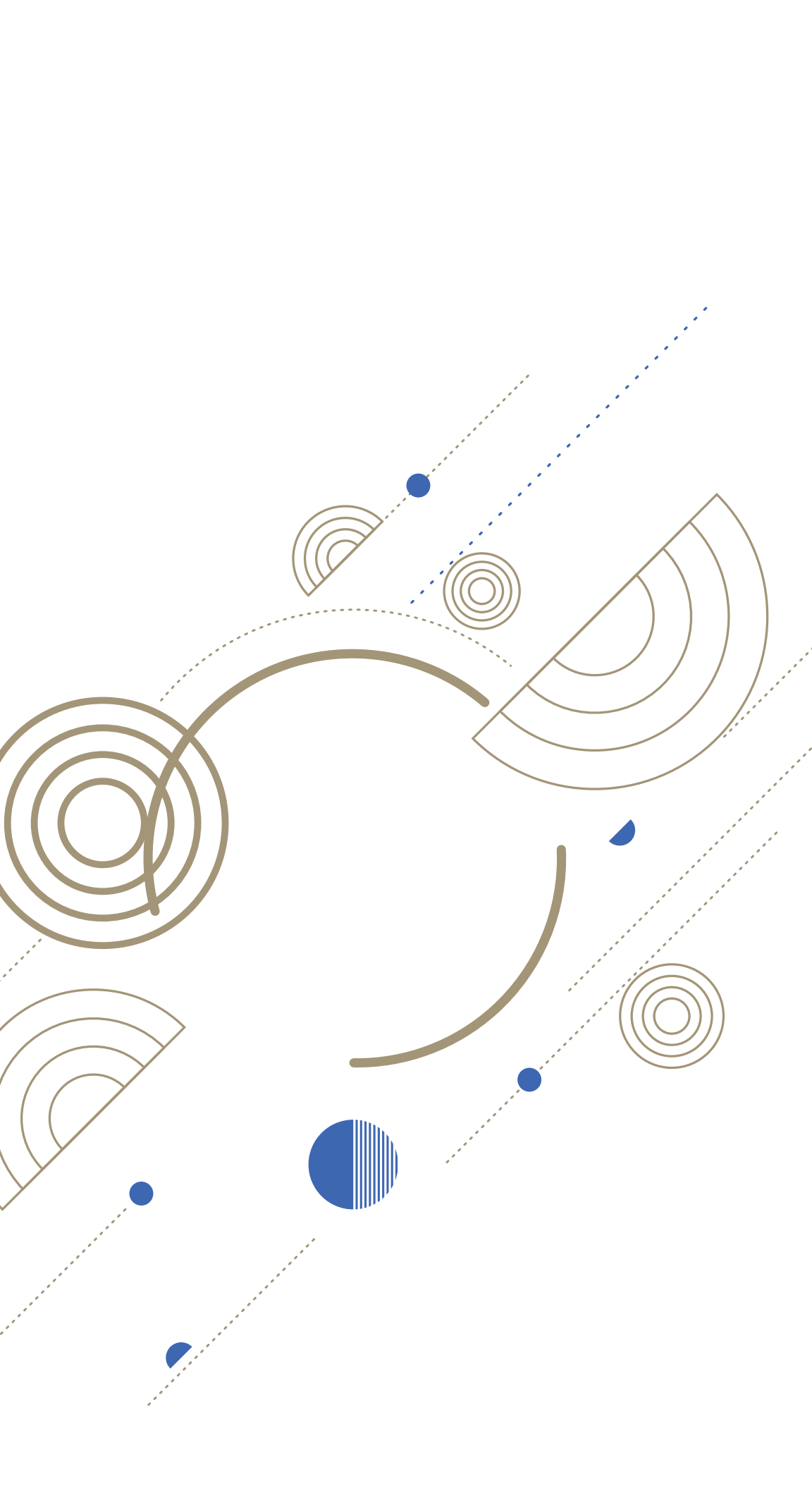
الضفة الغربية وقطاع غزة: إعادة إنشاء البنية التحتية في خضم التوترات

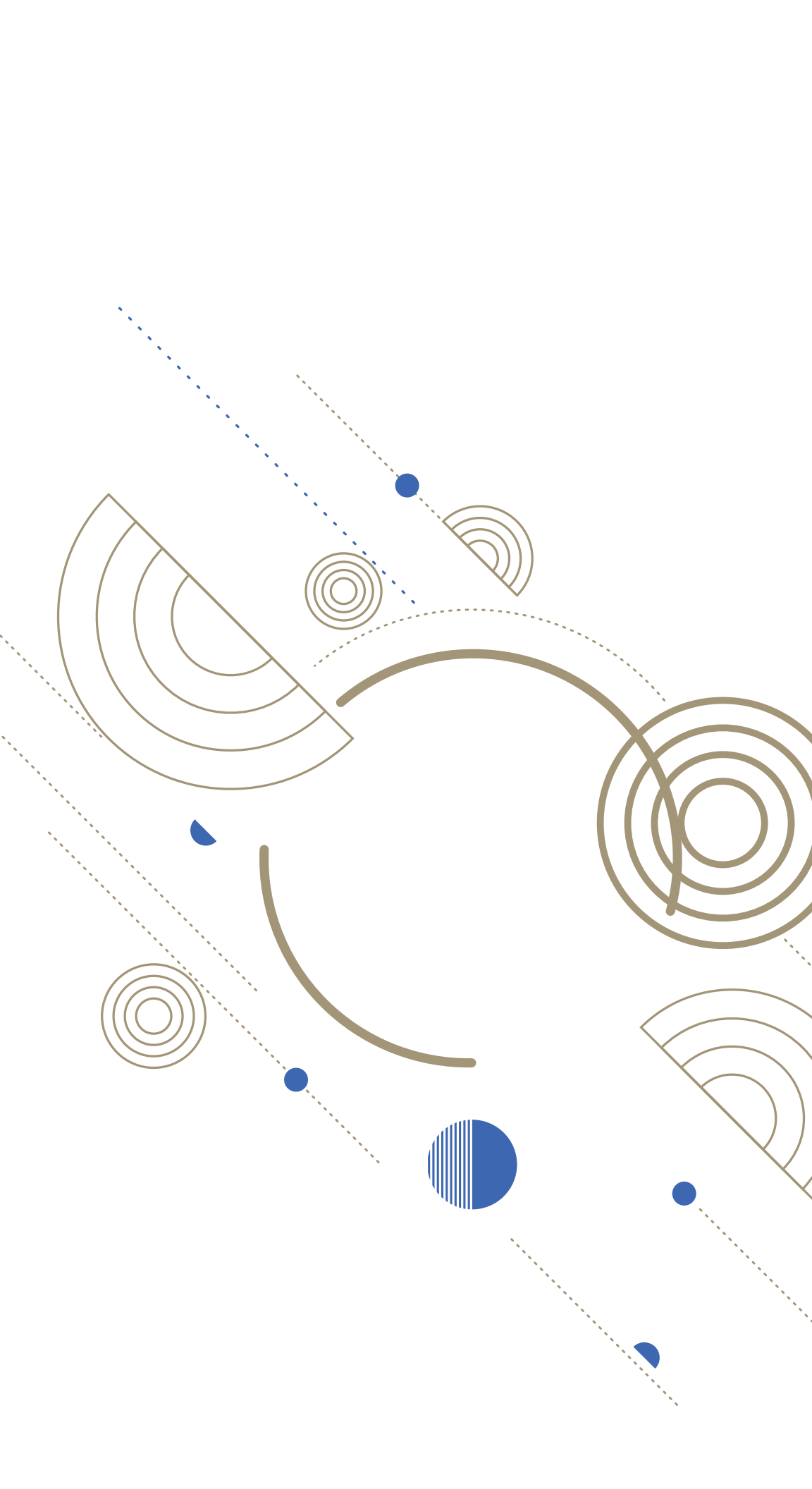
أدت سنوات من الإهمال وسوء الإدارة - من جراء الصراعات المتكررة إلى حد كبير - إلى استمرار استنزاف الخزان الجوفي الطبيعي في قطاع غزة. وقد تلوّث هذا الخزان بعد نضوبه بمياه البحر والمياه العادمة غير المُعالَجة، وعانى سكان القطاع لسنوات من كارثة بيئية. ورغم هذه البيئة شديدة التقلُّب، فقد جرى الانتهاء من تشييد المحطة الجديدة لمعالجة المياه العادمة في شمال غزة التي طال انتظارها، وهي الآن جاهزة للتشغيل. وستوفر هذه المحطة حلاً مستداماً طويل الأمد لإدارة المياه العادمة لصالح أكثر من 400 ألف مواطن.



وستعمل المحطة الجديدة على تحسين الصحة العامة وأيضاً على توفير الوسائل لتجديد موارد الخزان الجوفي. وقد واجه هذا المشروع تحديات عديدة من بينها سنوات الحصار، والقيود المفروضة على إدخال مواد ومعدات البناء الضرورية، والأضرار التي حلت بالبنية التحتية الموجودة من جراء الحروب، وتعطل سير العمل بسبب الأعمال العدائية.

وواجه هذا المشروع تحديات عديدة من بينها سنوات الحصار، والقيود المفروضة على إدخال مواد ومعدات البناء الضرورية، والأضرار الناجمة عن الحروب، وتعطل سير العمل بسبب اندلاع الصراعات. لكن رغم هذه التحديات، تحوّل المشروع الذي تبلغ تكلفته 82 مليون دولار من مجرد إجراء طارئٍ إلى حلٍ إنمائيٍّ أطول أمداً.





الخلاصة

إن الكثير من الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مازالوا عالقين في مناطق الصراع، ولا يزال عدم الاستقرار يهدد مكاسب التنمية. ورغم أن مستويات الفقر المدقع كانت منخفضة في المنطقة، فقد أظهرت البيانات الحديثة أن معدل الفقر المدقع زاد بواقع الضعف تقريباً ليرتفع من 2.6% إلى 5% في الفترة بين عامي 2013 و2015. وتركزت معظم هذه الزيادة في اليمن وسوريا وسببها الرئيسي هو الصراعات.

وسيشكّل تغيّر المناخ اختباراً لقدرة المنطقة على التكيف. فسترتفع درجات الحرارة بشكل أسرع من المتوسط العالمي، وسيكون ذلك مصحوباً بحدوث نوبات جفاف أطول أمداً وأشد حدة وأكثر تكراراً. وستظل الركائز الأربع للإستراتيجية الخاصة بالمنطقة تمثل المبدأ المنظم لمساندة مجموعة البنك الدولي للمنطقة أثناء سعيها لمواجهة هذه التحديات. وستواصل المجموعة تركيزها على تعزيز السلام والاستقرار من خلال الشمول الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما الشرطين اللازمين لتحقيق التنمية.

في الوقت ذاته، لا تستطيع المنطقة ولا مجموعة البنك الدولي غض الطرف عن المستقبل. فالمنطقة ستحتاج إلى توفير 10 ملايين وظيفة سنوياً لتلبية تطلعات الشباب الذين ينضمون إلى سوق العمل. وحتى قبل ظهور هذه الاضطرابات، لم تستطع اقتصادات المنطقة توفير ما يكفي من الوظائف لتلبية الطلب. وتسبب نقص الفرص في تفشي الشعور بالإحباط بين الشباب والذي لا يزال أحد العوامل المسببة للتوترات الاجتماعية. وسيطلب التصدي لتحدي الوظائف هذا تحوّل اقتصادات بلدان المنطقة من الاعتماد على القطاع العام في الاستثمار وتوفير الوظائف، إلى تحقيق نمو يقوده القطاع الخاص ويدفعه ابتكار الشباب وإبداعهم.

ولتحقيق هذا التحوّل، ستحتاج المنطقة إلى الاستثمار في البشر لبناء رأس المال البشري وتنمية المهارات المطلوبة في المستقبل، وتبني التكنولوجيا الرقمية التي بدأت تُحدث تحوّلًا في الاقتصاد العالمي، وزيادة المنافسة لإظهار أن المنطقة منفتحة لأنشطة الأعمال. وستحتاج المنطقة أيضاً إلى تعبئة التمويل من القطاع الخاص لأغراض التنمية. وتقوم مجموعة البنك الدولي بتوسيع نطاق إستراتيجيتها لتقديم المساندة المناسبة لإنجاز هذا التحوّل. وإلى جانب هذه الركائز الأربع، هناك ثلاث أولويات جديدة جرت إضافتها: الاستثمار في رأس المال البشري، والتحوّل الرقمي، وتعبئة التمويل من القطاع الخاص لأغراض التنمية. ومع اعتماد هذه الإستراتيجية الموسّعة، ستواصل مجموعة البنك الدولي العمل على تعزيز الاستقرار مع المساعدة على التحوّل إلى اقتصاد أكثر ديناميكية يكون بمقدوره إتاحة الفرص بالجودة والقدر المطلوبين لتلبية تطلعات الشباب في المنطقة.

الحقوق الفنية (أسماء المصورين)

الصور

- الغلاف - زيد عبود
- الأغلفة الداخلية - أرني هويل
- الصفحة 7 - محمد أوكير
- الصفحة 11 - أمين لاندولسي
- الصفحة 12 - أرني هويل
- الصفحة 20 - عاهد إزيمان
- الصفحة 28 - أرني هويل
- الصفحة 35 - أرني هويل
- الصفحة 36 - أرني هويل
- الصفحة 40 - دومينيك شافيز
- الصفحة 41 - أمين لاندولسي
- الصفحة 43 - آية كشكو
- الصفحة 45 - اليونيسف
- الصفحة 47 - محمد أوكير
- الصفحة 48 - أرني هويل
- الصفحة 49 - دانا سمايلي
- الصفحة 50 - أرني هويل
- الصفحة 52 - أرني هويل
- الصفحة 53 - شترستوك
- الصفحة 55 - دومينيك شافيز
- الصفحة 56 - عاطف الصفيدي

الرسوم التوضيحية

© iStock/piyush ghedia